الجمهورية التونسية
وزارة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

ITCEQ

المسح السنوي حول مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات 2019

ملخص لأهم النتائج

www.itceq.tn

هذا التقرير هو ملك للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ). يعتبر أي نسخ أو اقتباس منه كليًا أو جزئيًا، بأي طريقة كانت وبأي شكل من الأشكال،دون إذن كتابي من طرف المعهد ، إنتهاكا يوجب التتبع القانوني

تم إنجاز هذا العمل في إطار برنامج نشاط المعهد وصلب الإدارة المركزية للقدرة التنافسية تحت إشراف **السيدة عفاة بن عرفة**، وهي نتائج عمل فريق كامل مؤلف من : **السيدة حنان الطرابلسي البقلوطي السيدة هاجر المحواشي ، السيد حلمي بن صالح و السيد نورالدين المغراوي**

شـــكـــــر

يتشرف المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية أن يتقدم بجزيل الشكر إلى كل الذين ساهموا في إنجاح المسح السنوي حول القدرة التنافسية ونخص بالذكر أصحاب المؤسسات المستجوبة والذين تولوا الإجابة عن جملة الأسئلة المضمنة بالإستمارة لما أبدوه من تفهم وسعة صدر وحسن استقبال.

وقد تم استغلال كل المعطيات لتحليل وضبط واقع مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسة لسنة 9102 وإبراز جملة الإخلالات التي وجبت معالجتها من أجل تحسين هذا المناخ ودعم القدرة التنافسية للمؤسسة.

الفهرس

مقدمة..... 1

عرض العينة المستهدفة بالمسح..... 2

حوصلة لأهم نتائج المسح حول مناخ الأعمال 4

كراس الرسوم والبيانات..... 15

مقدمة

في بيئة يغلب عليها التنافس ويشتد على الصعيدين الوطني والدولي، يعد إرساء مناخ أعمال ملائما للإستثمار يتميز بنظام مالي متطور، وبنية تحتية أساسية متينة، ونظام قضائي فعال، وقوة عاملة تلبي احتياجات المؤسسات، وإدارة تهتم وتخدم النسيج الإقتصادي ، ضرورة أساسية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ولتحفيز النمو الإقتصادي . لذلك، فإن التقييم المستمر الذي يرتكز على سبر آراء أصحاب المؤسسات ورصد انطباعاتهم حول مجالات مختلفة من بيئة الأعمال يساعد على إنارة صانعي القرار بشأن نتائج الإصلاحات التي تم اعتمادها ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها وكذلك بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل دفع الإستثمار وخلق مواطن الشغل.

في هذا الإطار، دأب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، منذ سنة 2000،على إنجاز مسح سنوي حول مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسة لدى عينة من المؤسسات المهيكلة الناشطة في القطاع الخاص موزعة على كامل تراب الجمهورية. ويهدف هذا المسح إلى **تقييم** مناخ الأعمال وتحديد أهم الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات أثناء قيامها بأنشطتها و**متابعة** الإجراءات والإستراتيجيات المعتمدة من قبل المؤسسات لمجابهة احتدام المنافسة وتعزيز قدرتها التنافسية إلى جانب **الحصول** على توقعات أصحاب المؤسسات في ما يتعلق بآفاق تطور النشاط والاستثمار والتشغيل.

وفي ما يلي نعرض عليكم ضمن هذه الوثيقة أهم نتائج المسح المنجز سنة 2019، بالإضافة إلى النتائج المفصلة بكراس الرسوم البيانية ضمن المرفقات.

عرض العينة المستهدفة بالمسح

وقع إنجاز مسح سنة 2019 ميدانيا خلال الفترة الممتدة من 18 نوفمبر 2019 إلى 03 جانفي 2020، وقد شمل 1200 مؤسسة خاصة ناشطة في مجالي الصناعة والخدمات، موزعة على كامل تراب الجمهورية التونسية وتشغل 6 عمال فما أكثر. هذا و قد قبلت 1077 مؤسسة منها الإجابة عن مجمل الأسئلة المضمنة باستمارة المسح، مما جعل نسبة الإجابة تبلغ 90 % .

وتتوزع المؤسسات التي شملها المسح كما يلي :

- من حيث النظام التصديري : 59 ٪ ناشطة في السوق المحلية، 18٪ مصدرة جزئيا و 23 ٪ مصدرة كليا

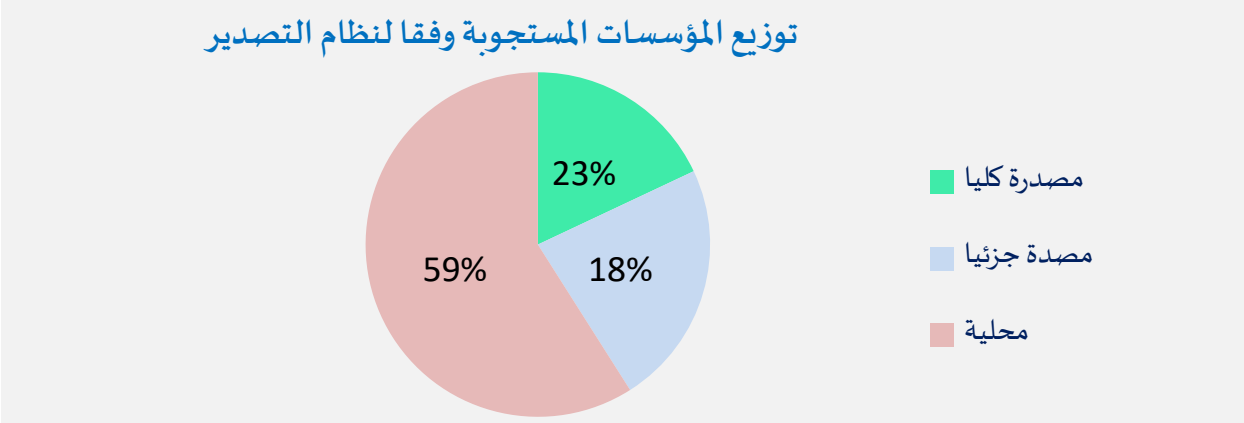

- من حيث التوزيع القطاعي : تعمل 42٪ من المؤسسات في قطاع الخدمات و 58٪ في القطاع الصناعي.
- من حيث الحجم : تمثل المؤسسات الصغرى نسبة تساوي 61٪ من العينة المستجوبة مقارنة بـ 28٪ و 11٪ على التوالي للمؤسسات المتوسطة والكبيرة.

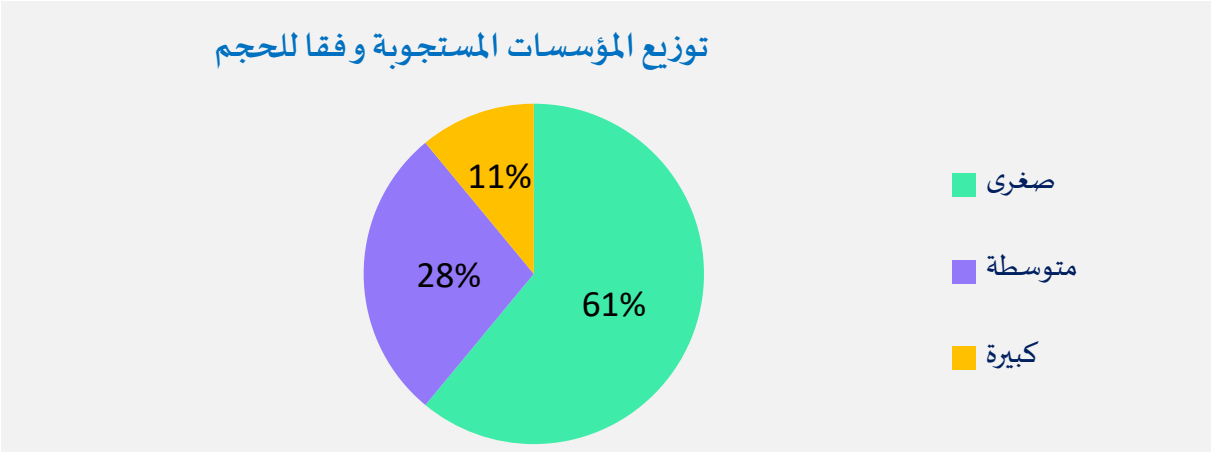

من حيث التوزيع الإقليمي : توجد غالبية المؤسسات (82٪) على الشريط الساحلي (46٪ في الشمال الشرقي، 30٪ في الوسط الشرقي و6٪ في الجنوب الشرقي) و 18٪ منتشرة في المناطق الغربية لتونس.

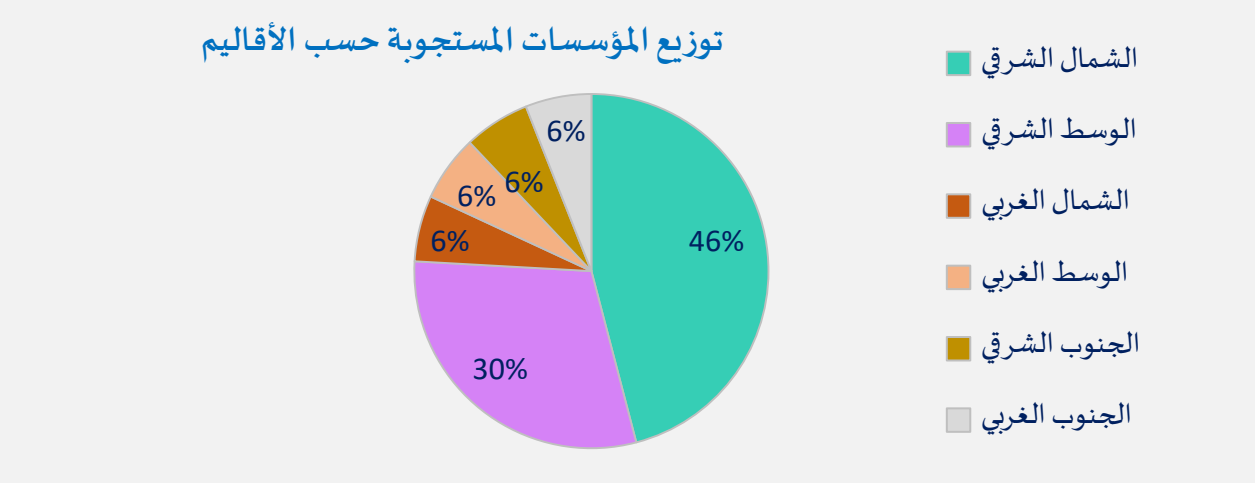

حوصلة لأهم نتائج المسح حول مناخ الأعمال

يعتبر سبر آراء و انطباعات أصحاب المؤسسات حول الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي ينشطون ضمنه، فرصة لتقييم منسوب الرضا الذي يبديه هؤلاء حول المناخ الذي ينشطون في إطاره، بحيث أنه كلما كانت درجات الرضا لديهم مرتفعة كلما كانت لديهم رغبة في توسعة أنشطتهم و في المساهمة في التشغيل و الإقدام على دفع أدائهم الضريبي.

وفي ما يلي نستعرض أهم نتائج المسح المتعلقة بمناخ الأعمال الذي تنشط ضمنه المؤسسات :

- **المؤشر التأليفي لإدراك مناخ الأعمال (IPCA) يشهد تراجعا هذه السنة ...**

بعد التحسن الذي شهده مؤشر إدراك مناخ الأعمال (IPCA) سنة 2018، سجل المؤشر انخفاضا سنة 2019 حيث استقر عند الدرجة 59.5، مما يعكس تراجعا طفيفا لرضا أصحاب المؤسسات عن مناخ الأعمال هذه السنة مقارنة بالسنة التي سبقتها. نذكر أن هذا المؤشر التأليفي يتراوح بين درجتي 0 و 100 بحيث كلما اقترب المؤشر من درجة 100 كلما اعتُبر مناخ الأعمال ملائما.

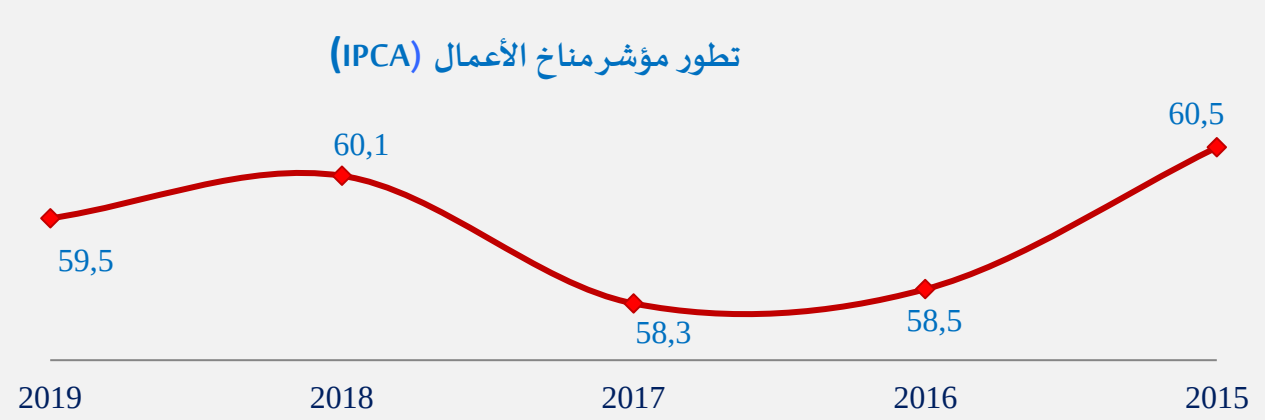

يتيح الرسم البياني أدناه، إمكانية تحليل التطورات التي شهدها المؤشر (IPCA) خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 من خلال رصد تطور مختلف مكوناته الجزئية وعددها 12 : البنية التحتية، الإطار الإقتصادي والتشريعي، التمويل البنكي، الجباية والأعباء الإجتماعية، الوضع الأمني، الموارد البشرية، الإجراءات الإدارية، النظام القضائي، الممارسات بالسوق، الفساد، المناخ السياسي و المناخ الإجتماعي. حيث يتم تمثيل كل مجال بعمود عائم يلون باللون الأخضر إذا كان هذا المجال قد شهد تطورا إيجابيا

مقارنة بـ 2018 وباللون الأحمر بالنسبة للمجالات التي سجلت تراجعا، مما يساعد على تحديد المجالات التي ساهمت بشكل إيجابي وتلك التي ساهمت بشكل سلبي في تطور مؤشر إدراك مناخ الأعمال (IPCA).

وبناءا على ذلك، يتبين أن 8 مجالات (باللون الأحمر) من أصل 12 هي المسؤولة عن التراجع الذي شهده مؤشر إدراك مناخ الأعمال (IPCA) سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، أهمها : الفساد، والنظام القضائي، والإطار الإقتصادي و التشريعي، والتمويل البنكي و الإجراءات الإدارية.

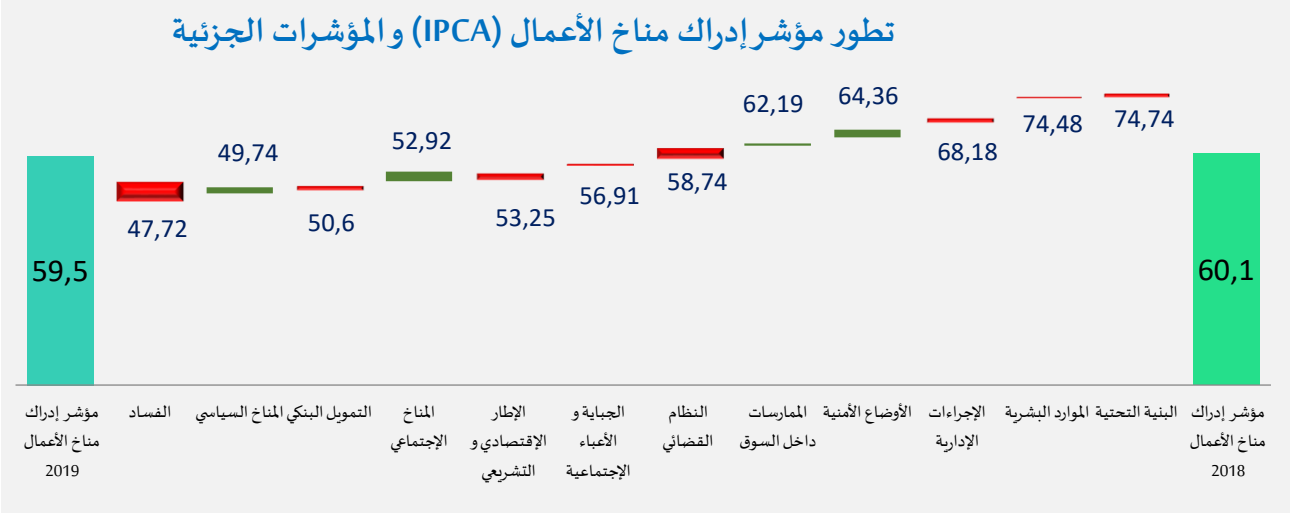

▪ الفساد : العائق الرئيسي الذي يحول دون تطور مناخ الأعمال

شكل الفساد السبب الرئيسي الذي ساهم في تدهور إدراك مناخ الأعمال لدى أصحاب المؤسسات خلال سنة 2019 حيث سجل مؤشره الفرعي أهم انخفاض مقارنة بالمؤشرات الجزئية الأخرى، من 52.8 سنة 2018 إلى 47.7 سنة 2019.

يشير هذا التراجع الحاد الذي سجله مؤشر إدراك الفساد إلى أن أصحاب المؤسسات لازالوا يحملون نفس الإنطباع السلبي لمعضلة الفساد وينظرون إليه بكثير من عدم الرضا بالرغم من التدابير التي وقع اتخاذها من أجل مجابهته والحد من تأثيراته السلبية على مناخ الأعمال الشيء الذي جعل النسبة الغالبة منهم يعتبرون أن الفساد تفاقم أكثر عوض التراجع والإنحصار.

تطور ظاهرة الفساد ما بين 2018 و2019 حسب تصور أصحاب المؤسسات المستجوبة

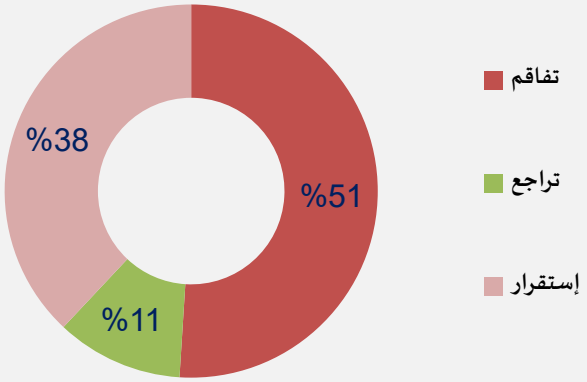

و مع أن انطباع أصحاب المؤسسات المستجوبة تجاه الفساد داخل الهياكل العمومية يأخذ هذا المنحى السلبي بإقرار51% منهم بأنه قد تفاقم، فإن النتائج المستقاة من المسح والمسوحات المتعاقبة قد خلصت إلى وجود مفارقة حقيقية ما بين الإنطباع والواقع فيما يتعلق بهذه الظاهرة. المفارقة تبرز حين مقارنة هذه الإنطباعات السلبية بما صدر عنهم من تصريحات حول ما إذا كانوا قد تعرضوا فعلا إلى ممارسات تتعلق بالفساد كطلب رشاوى أو ما شابهها، وقد أشارت النتائج لتراجع مستمر لهذه الممارسات حيث تقلصت من 29 بالمائة سنة 2014 إلى 20 بالمائة سنة 2019.

المؤسسات التي وجدت نفسها مضطرة لدفع رشاوى أثناء تعاملاتها مع مختلف مصالح الهياكل العمومية

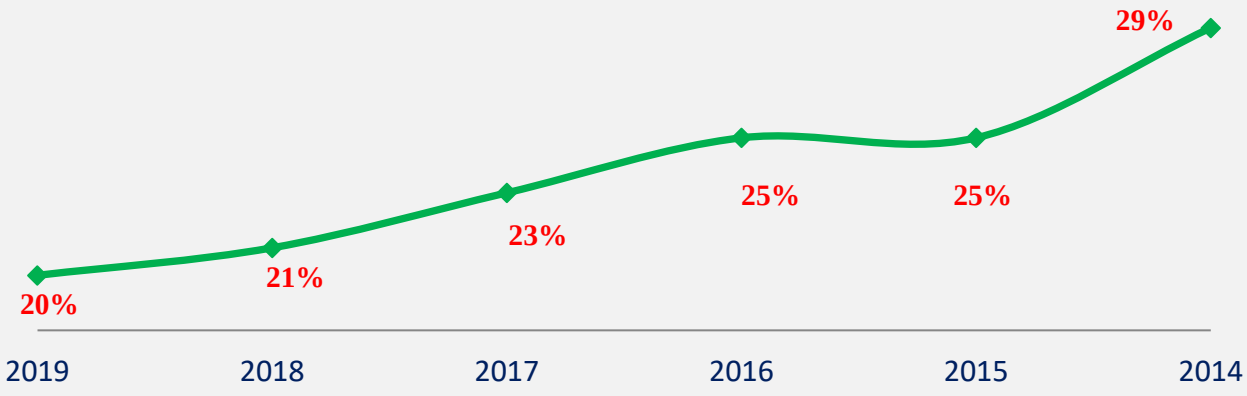

تراجع مثل هذه الممارسات تتجلى خاصة لدى المؤسسات التي تتعامل مع مصالح الديوانة وبدرجة أقل فيما يتعلق بالصفقات العمومية حيث انخفضت النسب المئوية على التوالي من 36٪ و 15٪ في 2014 إلى 20٪ و 7٪ فقط في 2019. تشير هذه النتائج إلى أن الجهود التي بُذلت من أجل اعتماد الخدمات على

الخط فيما يتعلق بالتعاملات الديوانية و تلك المرتبطة بالصفقات العمومية قد بدأت تؤتي ثمارها وفقا لما صرح به المستجوبون من أصحاب المؤسسات .

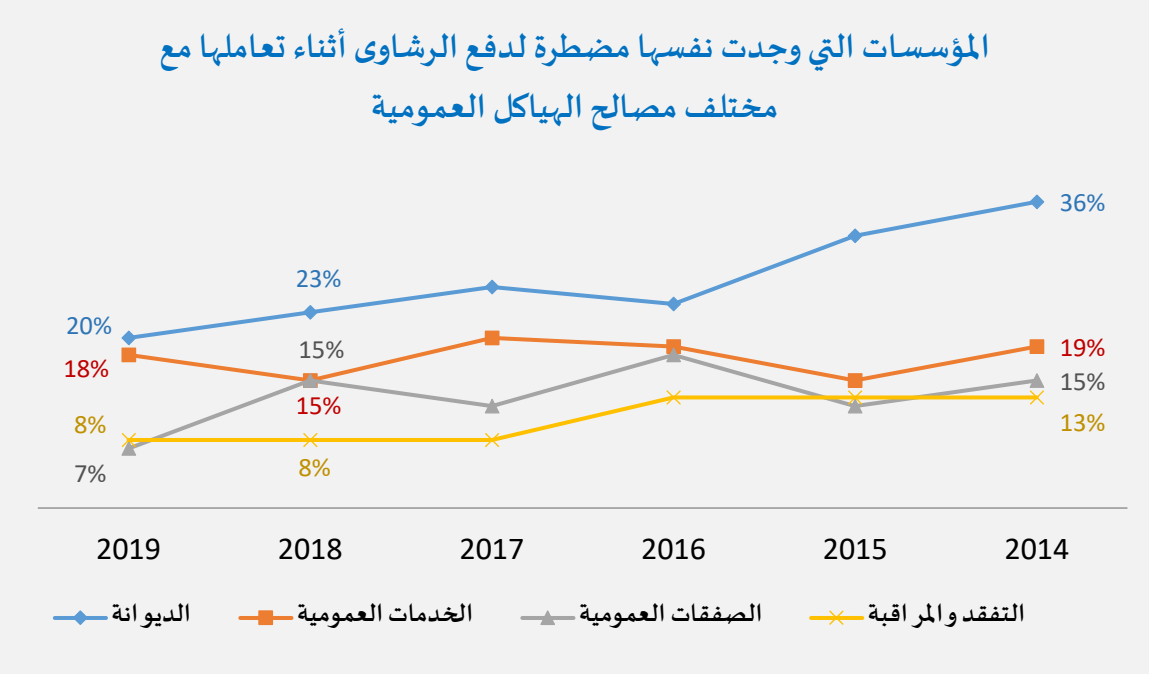

- **النظام القضائي : عائق ذو وزن أثر سلبا على مناخ الأعمال**

إنخفاض هذا المؤشر الفرعي بما قدره 2.8 نقطة، يعكس انخفاضاً في نسب الرضا لدى أصحاب المؤسسات المستجوبة عن النظام القضائي المعمول به حاليا، على مستوى آجال فض النزاعات كما على مستوى تنفيذ الأحكام .

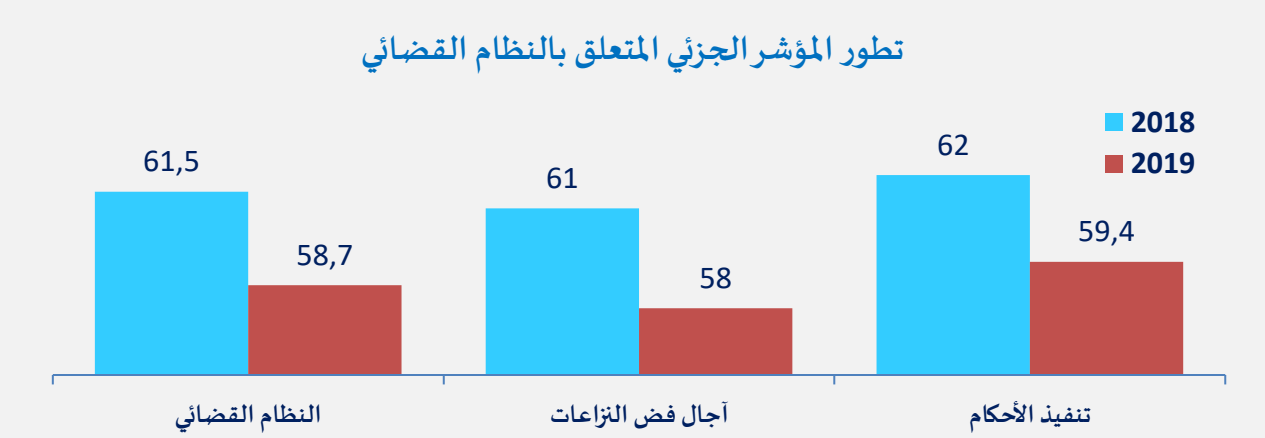

- **الإطار الإقتصادي والتشريعي : التأثيرات السلبية على مناخ الأعمال لا تزال مستمرة**

يواصل المؤشر الفرعي المتعلق بالاطار الإقتصادي والتشريعي منحاه التنازلي، حيث تدحرج من 56.3 سنة 2017 إلى 54.9 سنة 2018 ثم إلى 53.25 سنة 2019. ويعكس هذا التدهور الذي شهده المؤشر استمرار المشاكل والتقلبات التي ميزت هذا المجال على امتداد السنوات الماضية كانخفاض قيمة الدينار وارتفاع الأسعار، مما تسبب في حدوث اضطرابات متعددة لعمليات التزود بالمؤسسات. وفي هذا الإطار، صرحت نصف المؤسسات المستجوبة أن تراجع سعر الصرف كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اضطراب في عملية التزود سنة 2019 في حين صرح 25٪ بأن ارتفاع الأسعار كان أيضا وراء هذه الإضطرابات.

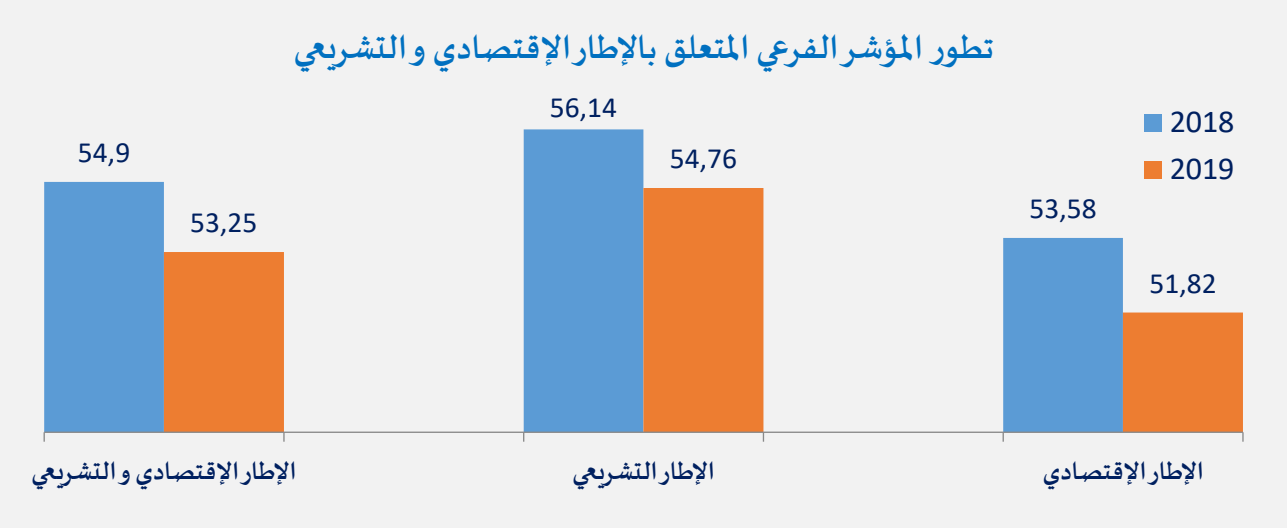

- **التمويل البنكي : أحد المعوقات الأساسية الثلاثة الأولى التي أثرت سلبا على مناخ الأعمال**

سجل المؤشر الفرعي المتعلق بالتمويل البنكي تراجعا قدره 1.1 نقطة ما بين سنتي 2018 و 2019. ويعزى هذا الإنخفاض بشكل أساسي إلى تفاقم الشعور بعدم الرضا الذي يبديه أصحاب المؤسسات تجاه "كلفة التمويل البنكي" حيث سجل انخفاضا بـ2.6 نقطة.

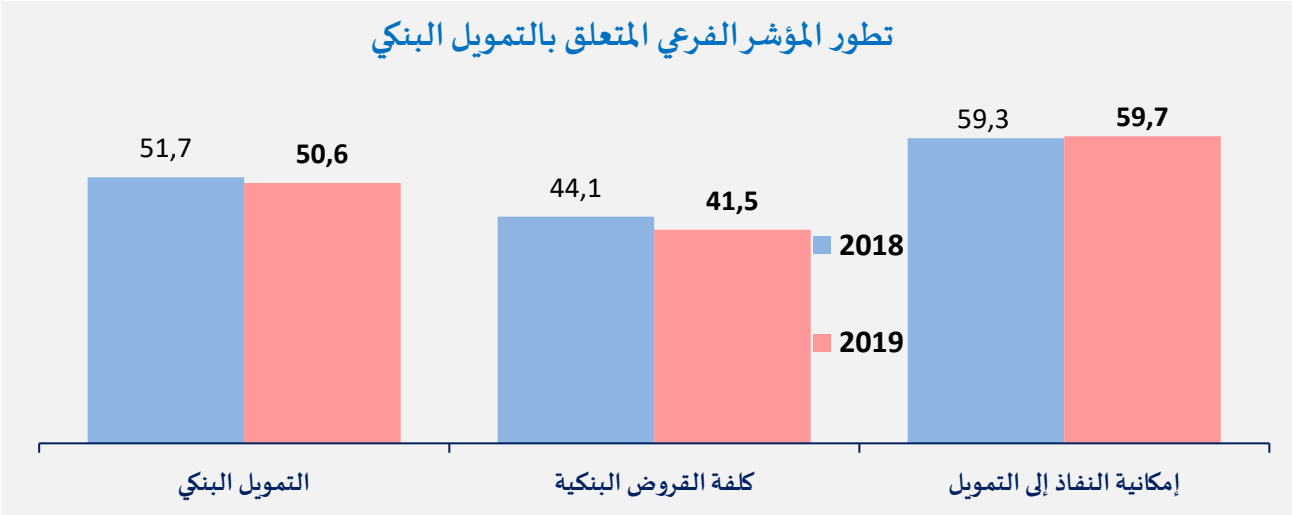

و يعزى هذا الإنطباع السلبي الذي أبداه أصحاب المؤسسات تجاه كلفة التمويل البنكي إلى ارتفاع نسب الفائدة البنكية حيث أن البنك المركزي قد عمد إلى رفع سعر الفائدة المديرية في عدة مناسبات من هذه المرحلة الزمنية، ما جعل نسبة هامة من المؤسسات المستجوبة تصرح بأن الصعوبة الرئيسية التي واجهتها لإمكانية الحصول على تمويل بنكي، تتمثل في ارتفاع نسبة الفائدة على القرض، علما أن نسب المؤسسات المتذمرة من ذلك قد استمرت في الزيادة على مر السنين، حيث ارتفعت من 57٪ في عام 2009 إلى 83٪ في عام 2019. على عكس النسب المسجلة حول المؤسسات التي تعتبر أن معدل الضمان المطلوب من طرف البنوك يمثل عائقا رئيسيا بالنسبة لها للحصول على قرض، حيث كانت أقل حدة كما شهدت هذه النسب تراجعا خلال السنوات الأخيرة.

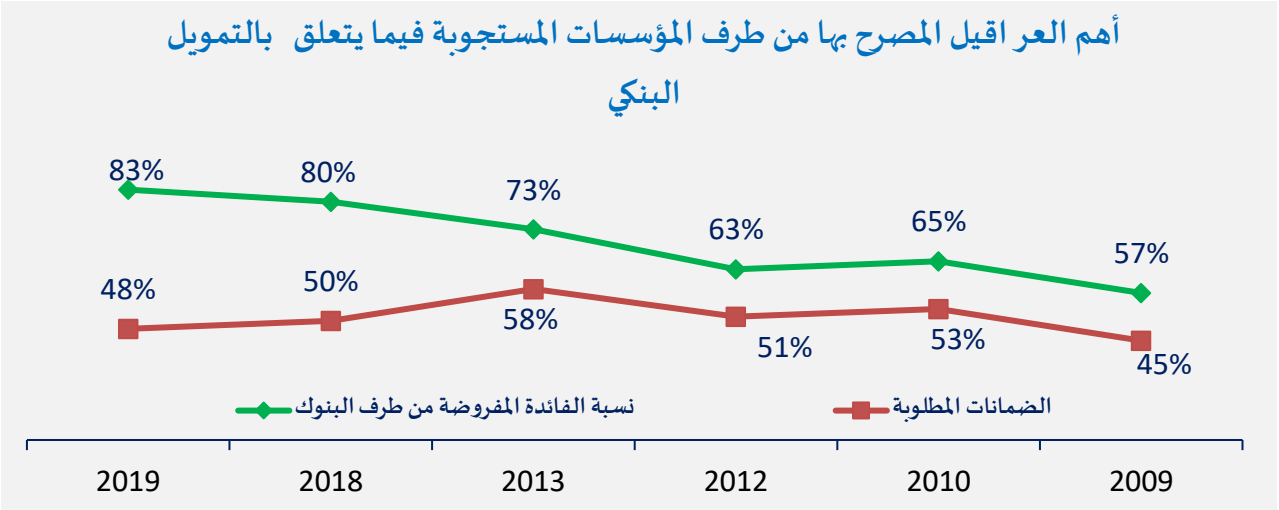

▪ الإجراءات الإدارية : عبء يثقل كاهل أصحاب المؤسسات

على الرغم من أن الإجراءات الإدارية تبدو مقبولة نسبيّا وفق ما صرح به أصحاب المؤسسات المستجوبة، إلا أنها تخفي بعض أوجه القصور. وتجدر الإشارة أن مجال الإجراءات الإدارية يشمل 4 مجالات فرعية : الديوانة، إدارة الجباية، إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والإجراءات الإدارية الأخرى (بعث المؤسسة، التراخيص، عمليات المراقبة ... إلخ) وتظهر النتائج تراجعا للمؤشر الفرعي الخاص بهذا المجال حيث مر من 69.2 سنة 2018 إلى 68.8 سنة 2019 وهذا إن دل على شيء فهو يدل على البيروقراطية التي تعترض المؤسسة خلال قيامها بنشاطها. وفي هذا السياق تُظهر نتائج المسح أنه على خلاف الإجراءات الديوانية التي عرفت تحسنا ملحوظا فإن بقية المؤشرات الفرعية الأخرى عرفت تراجعا مقارنة بسنة 2018.

تطور المؤشر المتعلق بالإجراءات الإدارية

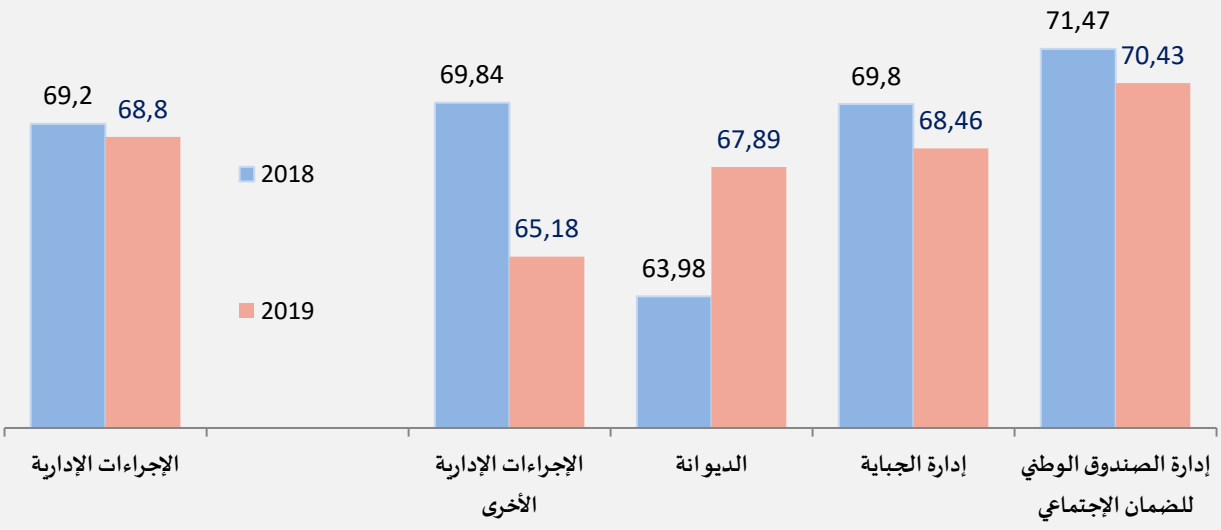

وتتمثل أهم العراقيل التي ساهمت في تعطيل سير عمل المؤسسة حسب تصريحات ثلاثة أرباع أصحاب المؤسسات المستجوبة في البطء الإداري، يليه نقص الخدمات على الخط (54٪) وغياب الموظفين (54٪).

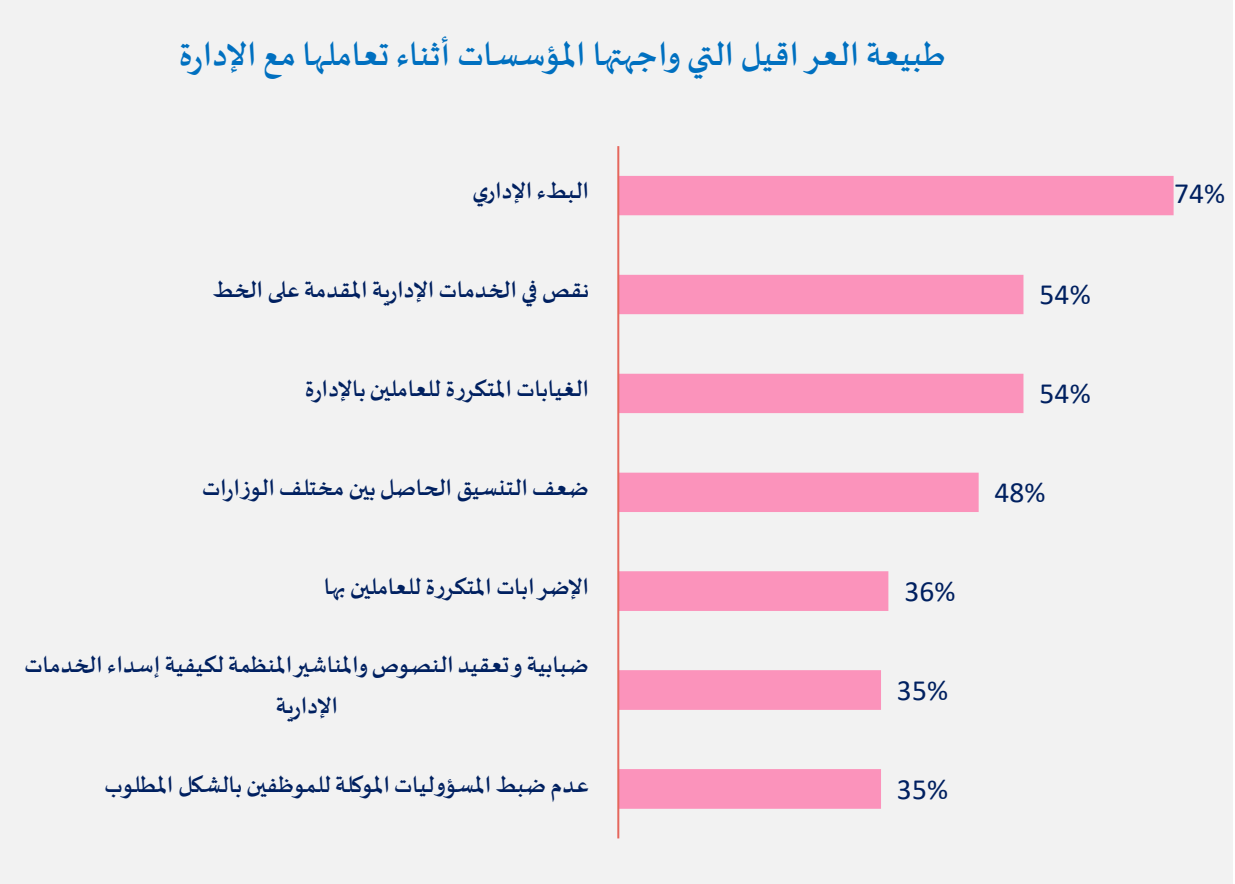

نتيجة لوجود كل هذه العراقيل الإدارية، يخصص صاحب المؤسسة أو أحد مساعديه المكلف بمتابعة العمل الإداري ما يعادل27 ٪ من وقت عمله لتنفيذ الإجراءات الإدارية وإعداد الملفات ذات الصلة. في حين أن هذه النسبة بإمكانها أن تنزل إلى معدل لا يتجاوز 10.56٪ فقط لو يتم تنفيذ جميع الإجراءات على الخط عن دون لزوم التنقل إلى الإدارات المعنية.

- **البنية التحتية : العديد من أوجه القصور وجبت معالجتها، لا سيما فيما يتعلق بالنقل**

سجل المؤشر الفرعي للبنية التحتية انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2018 من 75.6 إلى 74.7 مما يشير إلى تراجع منسوب الرضا لدى أصحاب المؤسسات عن البنية التحتية بشكل عام . يعود هذا الإنخفاض إلى الإدراك السلبي المتزايد الذي يبديه أصحاب المؤسسات تجاه الكهرباء كأحد مكونات البنية التحتية، حيث تراجع من 72.19 إلى 67.89 كنتيجة للزيادة التي شهدتها تعريفة الكهرباء (بين 12 و 15٪) والتي دخلت حيز التنفيذ منذ بداية جوان 2019.

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل، فهي لا تزال تمثل الحلقة الأضعف ضمن سلسلة المكونات التي تشكل المؤشر الفرعي للبنية التحتية، و ذلك على الرغم من التحسن الطفيف في الإنطباع الذي أبداه أصحاب المؤسسات تجاهها، مما يدعو إلى ضرورة تعهدها بمزيد من الإهتمام حتى لا تكون تأثيراتها على مناخ الأعمال أكثر سلبية.

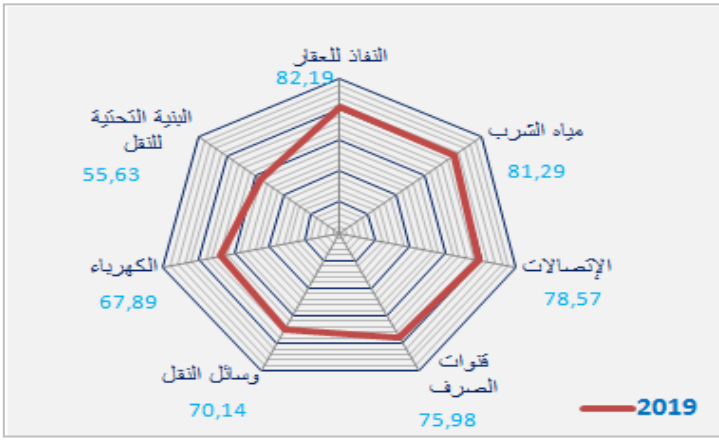

المؤشر	2018	2019	التطورات
الكهرباء	72,19	67,89	-4,3
قنوات الصرف الصحي	77,2	75,98	-1,22
الإتصالات	79,73	78,57	-1,16
مياه الشرب	82,14	81,29	-0,85
النفاذ للعقار	81,6	82,19	0,59
وسائل النقل	68,69	70,14	1,45
البنية التحتية للنقل	53,71	55,63	1,92

- **الجباية والأعباء الإجتماعية : تدني في مستوى الرضا لدى أصحاب المؤسسات**

بتراجعه من مستوى 57.4 إلى مستوى 56.9، ساهم المؤشر الفرعي المتعلق بالجباية والأعباء الإجتماعية في تدهور المؤشر العام IPCA سنة 2019. ويعود هذا الإنخفاض المسجل إلى تدني مستوى الرضا الذي أبداه أصحاب المؤسسات المستجوبة فيما يتعلق بالأعباء الإجتماعية على وجه الخصوص، حيث انخفض مؤشره الفرعي من 60.52 سنة 2018 إلى59.77 سنة 2019.

تطور المؤشر الفرعي المتعلق بالجباية و الأعباء الإجتماعية

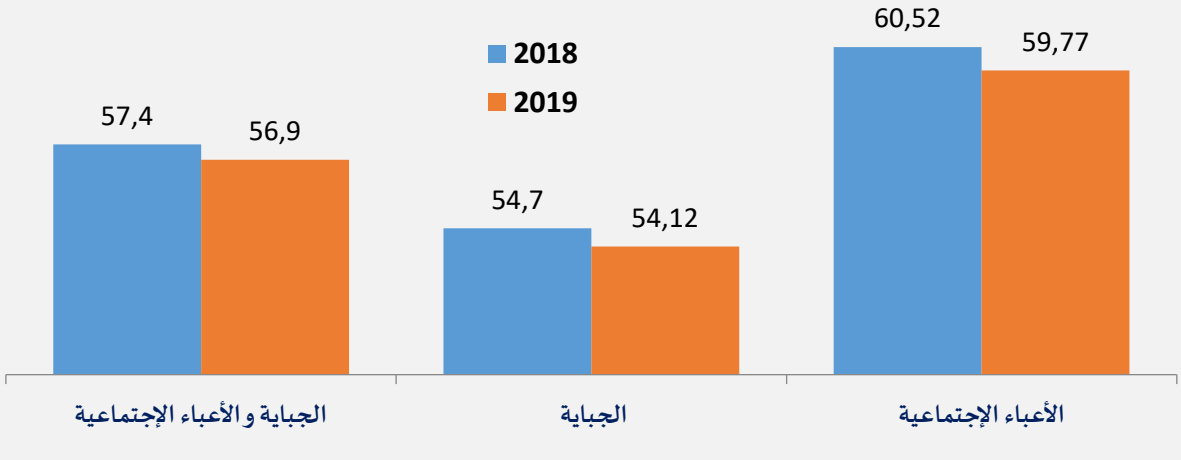

- **الموارد البشرية : المؤشر الفرعي لهذا المجال يشهد تراجعا**

شهد مؤشر "الموارد البشرية" تراجعا، هو الأدنى مقارنة بالمؤشرات الفرعية الأخرى التي سجلت تراجعا سنة 2019. هذا الإنخفاض الطفيف شمل انطباع أصحاب المؤسسات حول "التكوين والتأهيل" من ناحية، و كذلك حول "قانون الشغل" من ناحية أخرى.

تطور المؤشر الفرعي المتعلق بالموارد البشرية

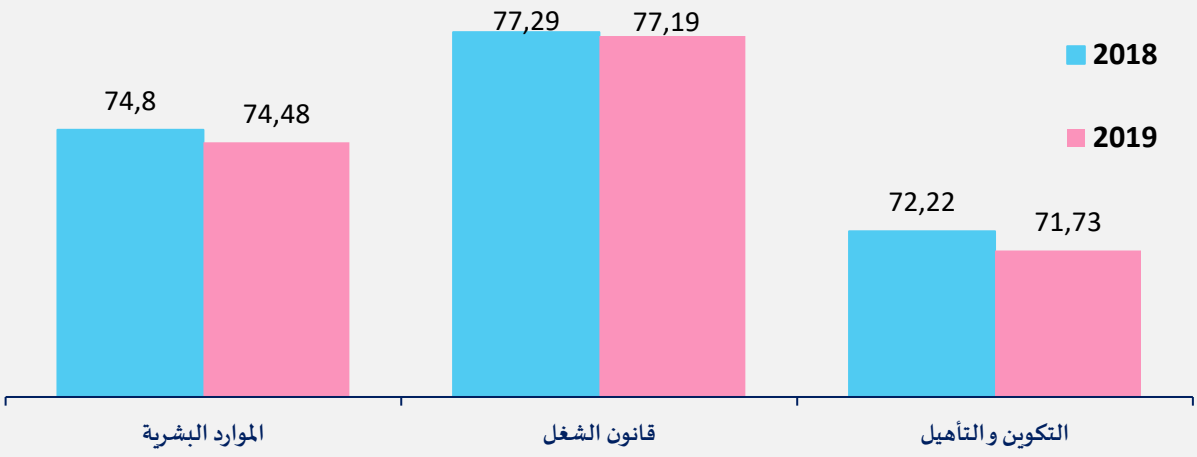

- **تحسن في الإدراك يشهده مناخ الأعمال على مستوى 4 مجالات**

شهدت أربعة مجالات من بين الإثني عشر المعتمدة لبناء مؤشر إدراك مناخ الأعمال، تحسناً على مستوى مؤشراتها الفرعية كنتيجة لتحسن الإنطباع الذي أبداه أصحاب المؤسسات تجاهها سنة 2019 مقارنة بسنة 2018. و يشمل هذا التحسن كل من مجالات، "المناخ الإجتماعي" و "المناخ الأمني" و "المناخ السياسي" و "الممارسات في السوق".

ففيما يتعلق "بالمناخ الإجتماعي"، فقد حظي هذا الأخير بانطباع إيجابي من قبل أصحاب المؤسسات المستجوبة مما جعل مؤشره الفرعي يرتفع إلى 52.9 مقابل 50.4 في عام 2018، و يعكس هذا الإنطباع ما شهدته البلاد من تراجع نسبي لمنسوب التوتر الإجتماعي خلال هذه الفترة.

وفيما يتعلق بالمناخ الأمني فقد شهد الإنطباع الذي يبديه أصحاب المؤسسات تجاهه تحسنا ملحوظا خلال سنة المسح هذه، حيث بلغ مؤشره الفرعي مستوى 64.4 مقابل 62.4 في عام 2018، وهو ما يعني أن أصحاب المؤسسات يثمنون جيدا الجهود المبذولة من قبل رجال المؤسستين العسكرية و الأمنية في مقاومة الإرهاب والجريمة، بما يساهم في بسط الأمن وتحقيق الإستقرار الذي تحتاجه المؤسسات للنشاط.

أما فيما يخص المناخ السياسي، فبالرغم من أن الإدراك تجاه هذا المجال قد شهد تحسنا سنة 2019 مقارنة بالسنة التي سبقته (49.7 مقابل 48.1) إلا أن مؤشره الفرعي قد استقر دون المتوسط وهو ما يعكس استمرار التوترات على الساحة السياسية بما يجعل تأثيراتها على مناخ الأعمال تكون سلبية.

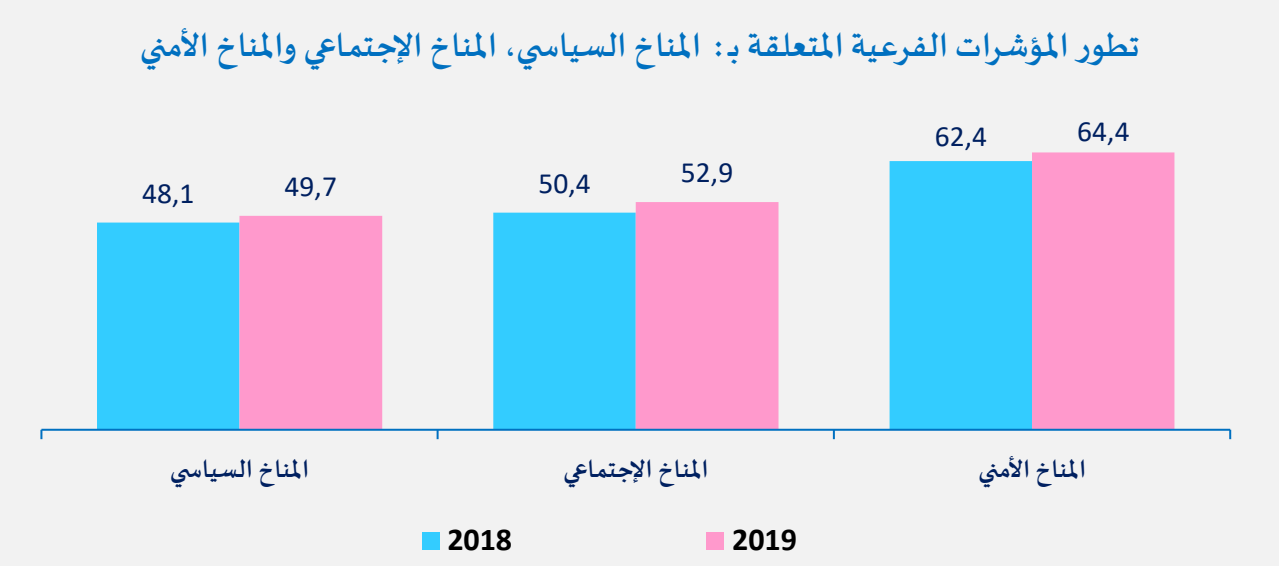

أخيرًا، وفيما يتعلق بالمؤشر الفرعي المتعلق بالممارسات في السوق، فقد شهدت بعض مكوناته تحسنا طفيفا على غرار المنافسة غير الشريفة والممارسات المخلة بمبدأ التنافس والسوق الموازى، بينما تم تسجيل تراجع فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي للصفقات العمومية قدر بـ 1.4 نقطة، دون أن يغير ذلك من كونه لا يزال يحظى بالنسبة الأغلب من الإنطباع الإيجابي مقارنة بالمؤشرات الفرعية الأخرى المتعلقة بالممارسات في السوق.

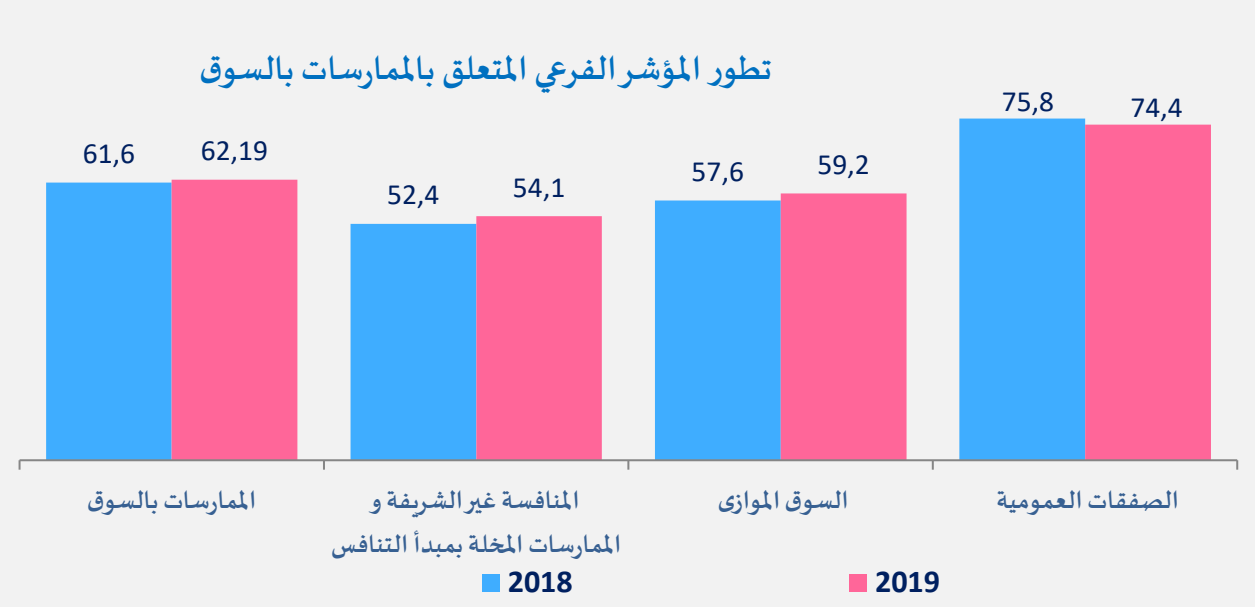

كراس الرسوم والبيانات

1077 مؤسسة : نسبة الإستجابة = 90 %

حسب القطاع	عدد المؤسسات
الصناعة	625
الخدمات	452

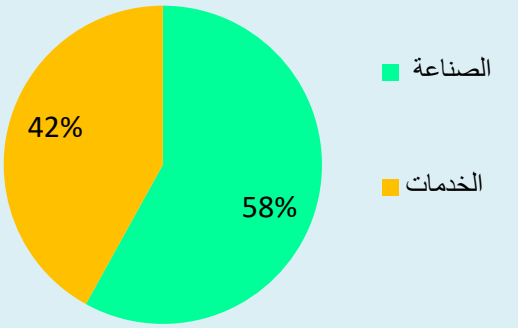

حسب الحجم	عدد المؤسسات
المؤسسات الصغرى (6 - 49)	657
المؤسسات المتوسطة (50 -199)	302
المؤسسات الكبرى (200 فما أكثر)	118

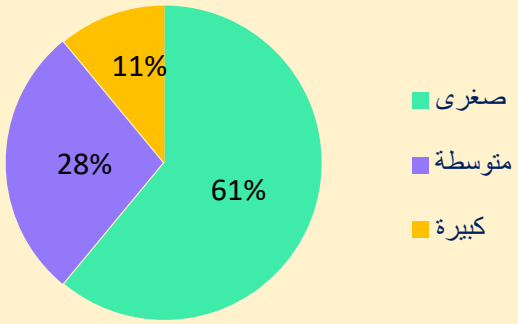

حسب نظام التصدير	عدد المؤسسات
المؤسسات المصدرة كليا	248
المؤسسات المصدرة جزئيا	194
المؤسسات المحلية	635

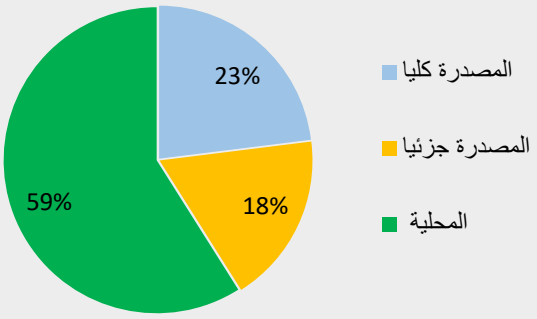

حسب الجهات	عدد المؤسسات
الشمال الشرقي	495
الوسط الشرقي	323
الشمال الغربي	65
الوسط الغربي	65
الجنوب الشرقي	65
الجنوب الغربي	65

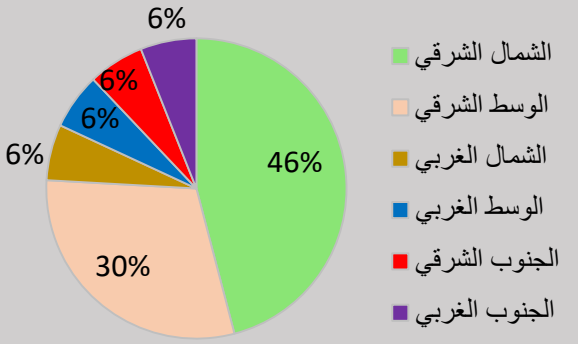

المؤسسات التي تعتبر مجالات مناخ الأعمال عائقا رئيسيا يحول دون تطور نشاطها

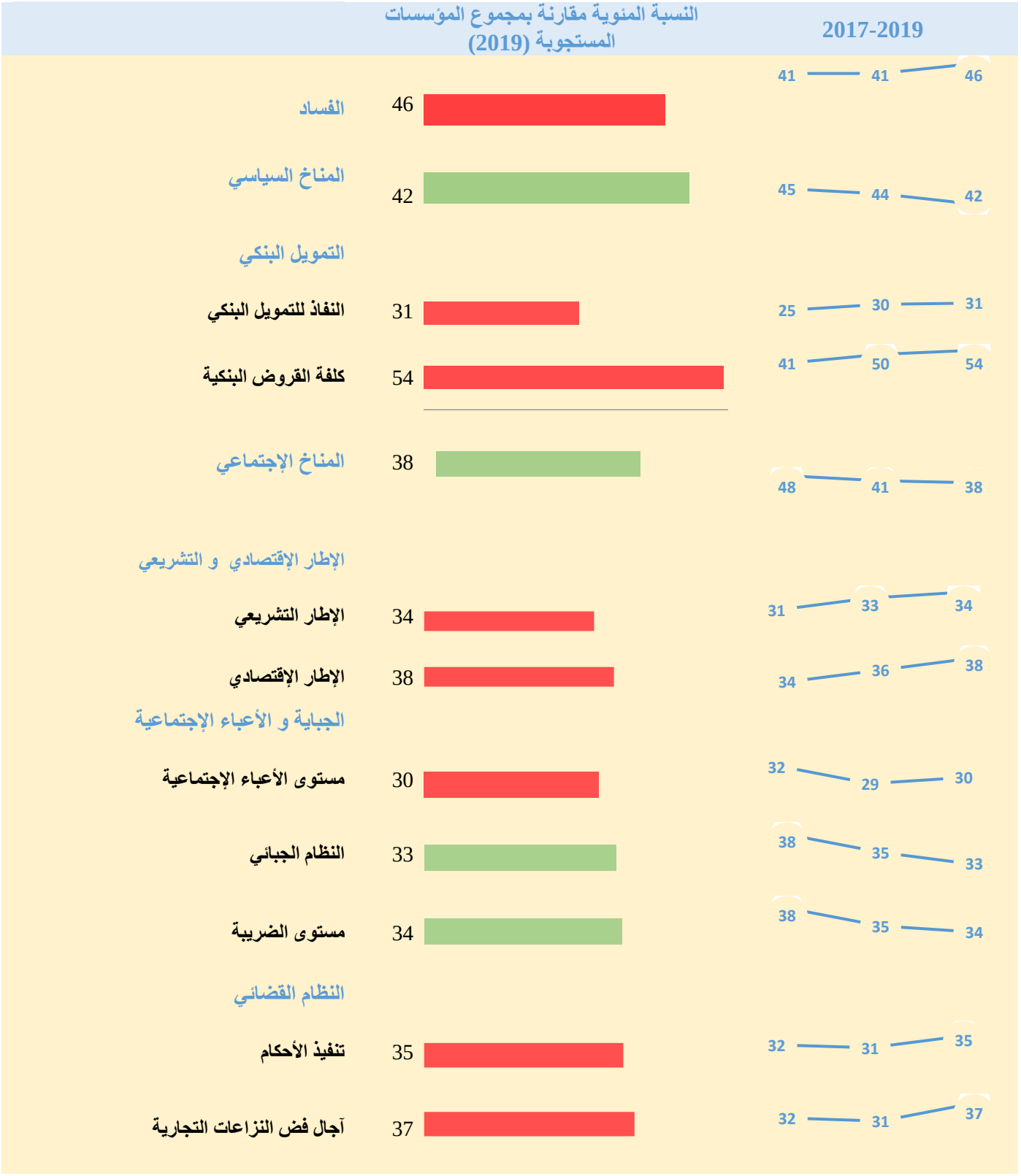

الممارسات بالسوق	النسبة المئوية مقارنة بمجموع المؤسسات المستجوبة (2019)	2017-2019
الصفقات العمومية	19	23 — 17 — 19
السوق الموازي	36	42 — 36 — 36
المنافسة غير الشريفة و الممارسات المخلة بمبدأ المنافسة	40	45 — 41 — 40
الأوضاع الأمنية	25	26 — 26 — 25

الإجراءات الإدارية	النسبة المئوية مقارنة بمجموع المؤسسات المستجوبة (2019)	2017-2019
إدارة صندوق الضمان الإجتماعي	18	20 — 19 — 18
الآجال الديوانية	21	24 — 25 — 21
إدارة الجباية	21	24 — 19 — 21
الإجراءات الإدارية	22	19 — 17 — 22
الإجراءات الديوانية	26	26 — 28 — 26
الكلفة الديوانية	27	26 — 28 — 27

الموارد البشرية	النسبة المئوية مقارنة بمجموع المؤسسات المستجوبة (2019)	2017-2019
مرونة أوقات العمل	11	11 — 8 — 11
التشغيل	13	17 — 18 — 13
التسريح	15	19 — 16 — 15
تكوين ومؤهلات حاملي الشهائد العليا	17	13 — 13 — 17
تكوين ومؤهلات خريجي مراكز التكوين المهني	18	17 — 16 — 18

البنية التحتية	النسبة المئوية مقارنة بمجموع المؤسسات المستجوبة (2019)	2017-2019
الخدمات البريدية	8	10 — 8 — 8
المقرات و البنايات	10	12 — 9 — 10
الهاتف	11	13 — 10 — 11
مشاكل ذات صبغة عقارية	11	15 — 12 — 11
الماء	12	15 — 12 — 12
المناطق الصناعية المهيئة	13	15 — 13 — 13
التطهير	18	19 — 18 — 18
الأنترنات	21	22 — 18 — 21
وسائل النقل	21	18 — 19 — 21
الكهرباء	25	25 — 19 — 25
البنية التحتية للنقل	35	29 — 35 — 35

عائق في تراجع

عائق في إستقرار

عائق في إشتداد و إستفحال

الفساد (%)

المؤسسات التي تعتبر الفساد عائقا

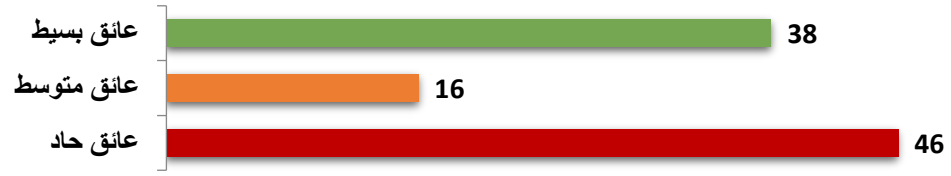

المؤسسات التي صرحت بأن الفساد يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

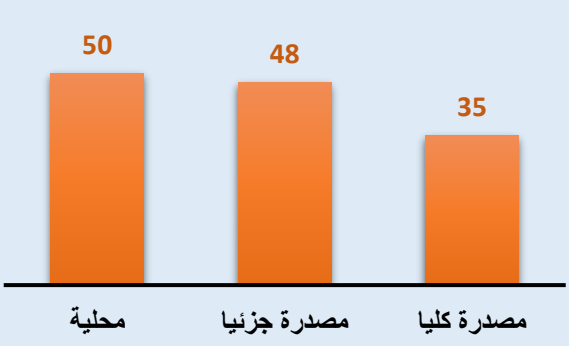

حسب الحجم

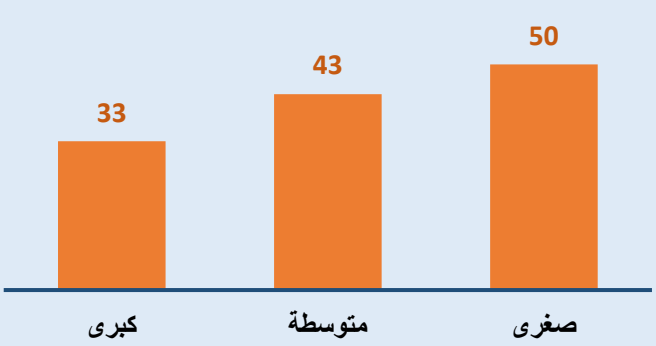

المناخ السياسي (%)

المؤسسات التي تعتبر المناخ السياسي عائقا

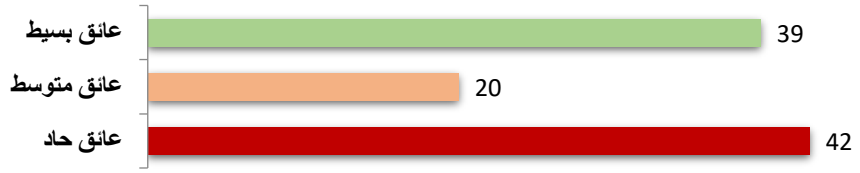

المؤسسات التي صرحت بأن المناخ السياسي يمثل عائقا حادا: حسب القطاع

حسب نظام التصدير

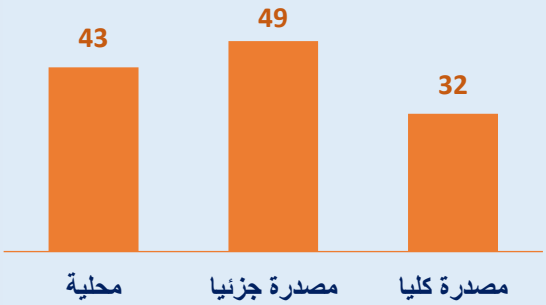

حسب الحجم

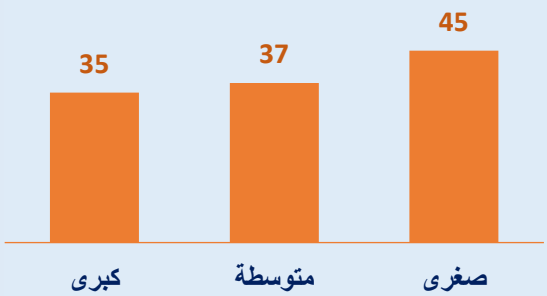

التمويل البنكي : النفاذ للتمويل (%)

المؤسسات التي تعتبر النفاذ للتمويل البنكي عائقا

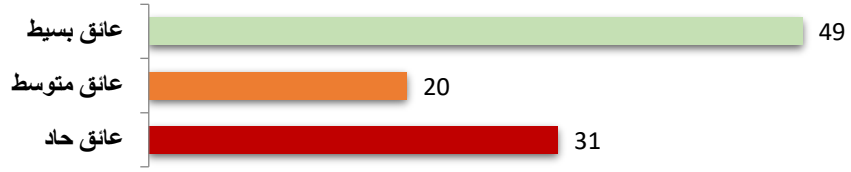

المؤسسات التي صرحت بأن النفاذ للتمويل البنكي يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

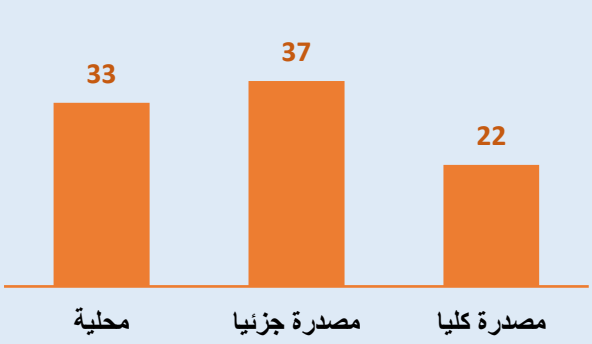

حسب الحجم

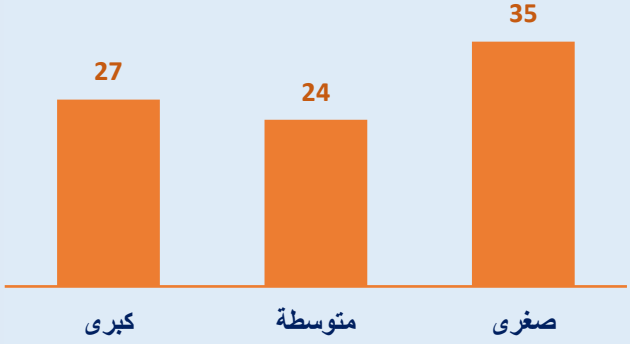

التمويل البنكي : كلفة القروض البنكية (%)

المؤسسات التي تعتبر كلفة القروض البنكية عائقا

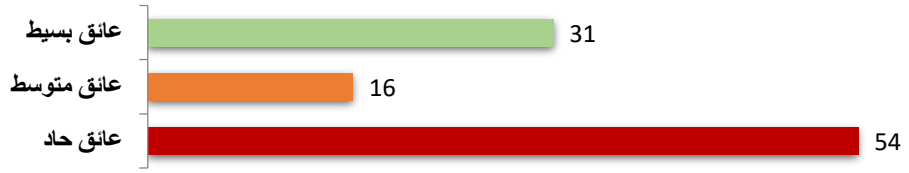

المؤسسات التي صرحت بأن كلفة القروض البنكية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

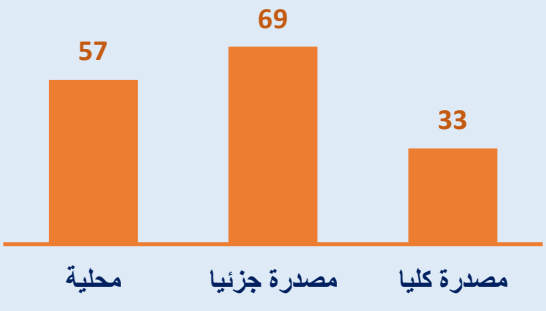

حسب الحجم

المناخ الإجتماعي (%)

المؤسسات التي تعتبر المناخ الإجتماعي عائقا

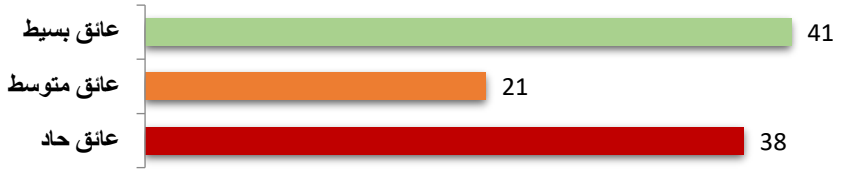

المؤسسات التي صرحت بأن المناخ الإجتماعي يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب الحجم

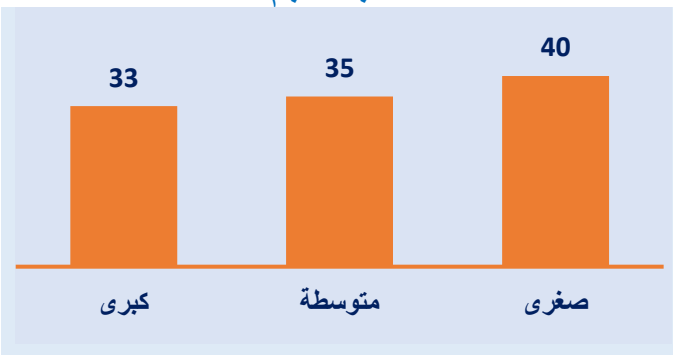

حسب نظام التصدير

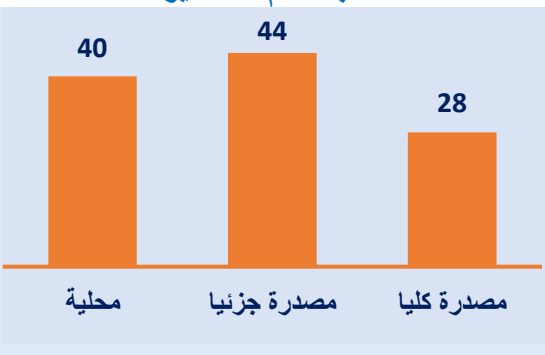

الإطارالإقتصادي والتشريعي : الإطارالإقتصادي (%)

المؤسسات التي تعتبر الإطار الإقتصادي عائقا

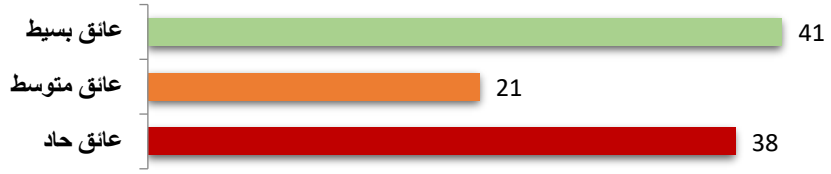

المؤسسات التي صرحت بأن الإطار الإقتصادي يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

حسب الحجم

الإطار الإقتصادي والتشريعي : الإطار التشريعي (%)

المؤسسات التي تعتبر الإطار التشريعي عائقا

المؤسسات التي صرحت بأن الإطار التشريعي يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

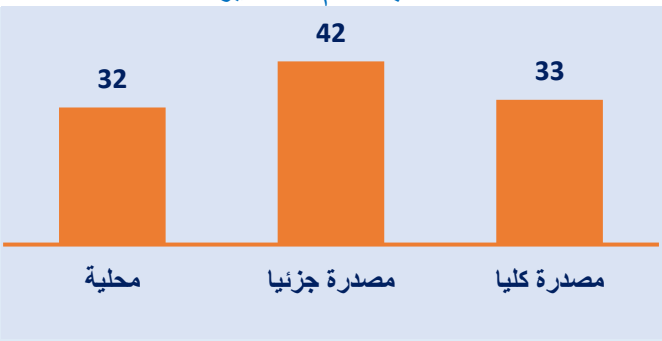

حسب الحجم

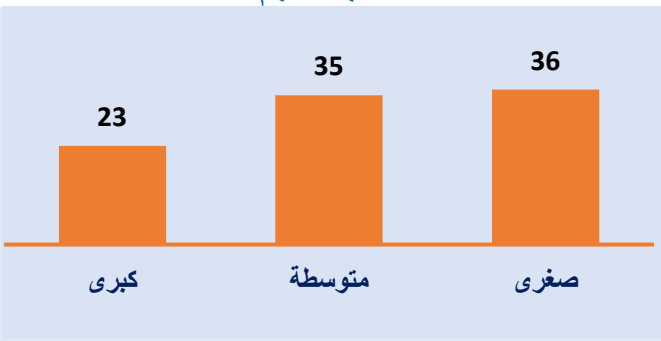

الجباية والأعباء الإجتماعية : مستوى الضريبة (%)

المؤسسات التي تعتبر مستوى الضريبة عائقا

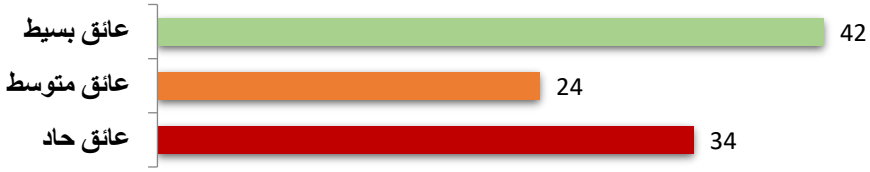

المؤسسات التي صرحت بأن مستوى الضريبة يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

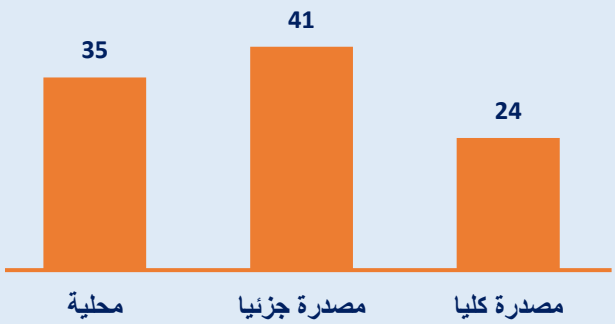

حسب الحجم

الجباية و الأعباء الإجتماعية : النظام الجبائي (%)

المؤسسات التي تعتبر النظام الجبائي عائقا

المؤسسات التي صرحت بأن النظام الجبائي يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

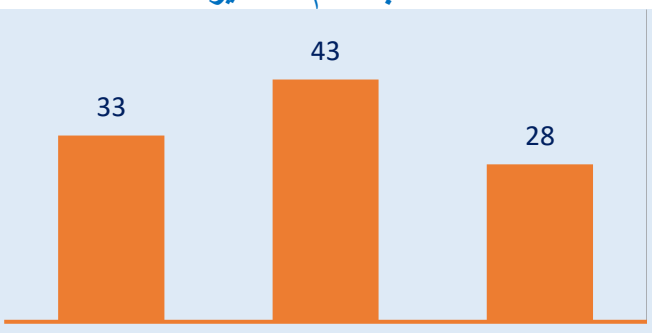

حسب الحجم

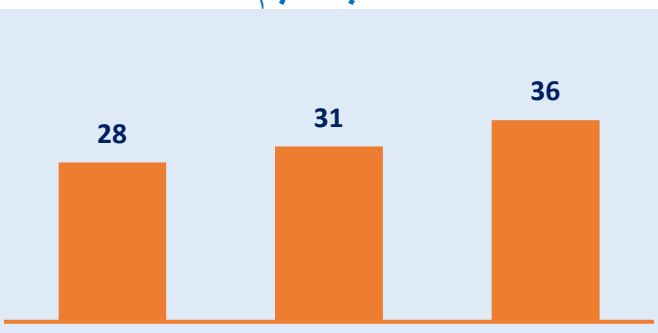

الجباية و الأعباء الإجتماعية : مستوى الأعباء الإجتماعية (%)

المؤسسات التي تعتبر مستوى الأعباء الإجتماعية عائقا

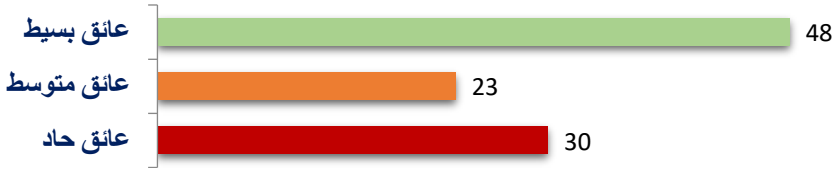

المؤسسات التي صرحت بأن مستوى الأعباء الإجتماعية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

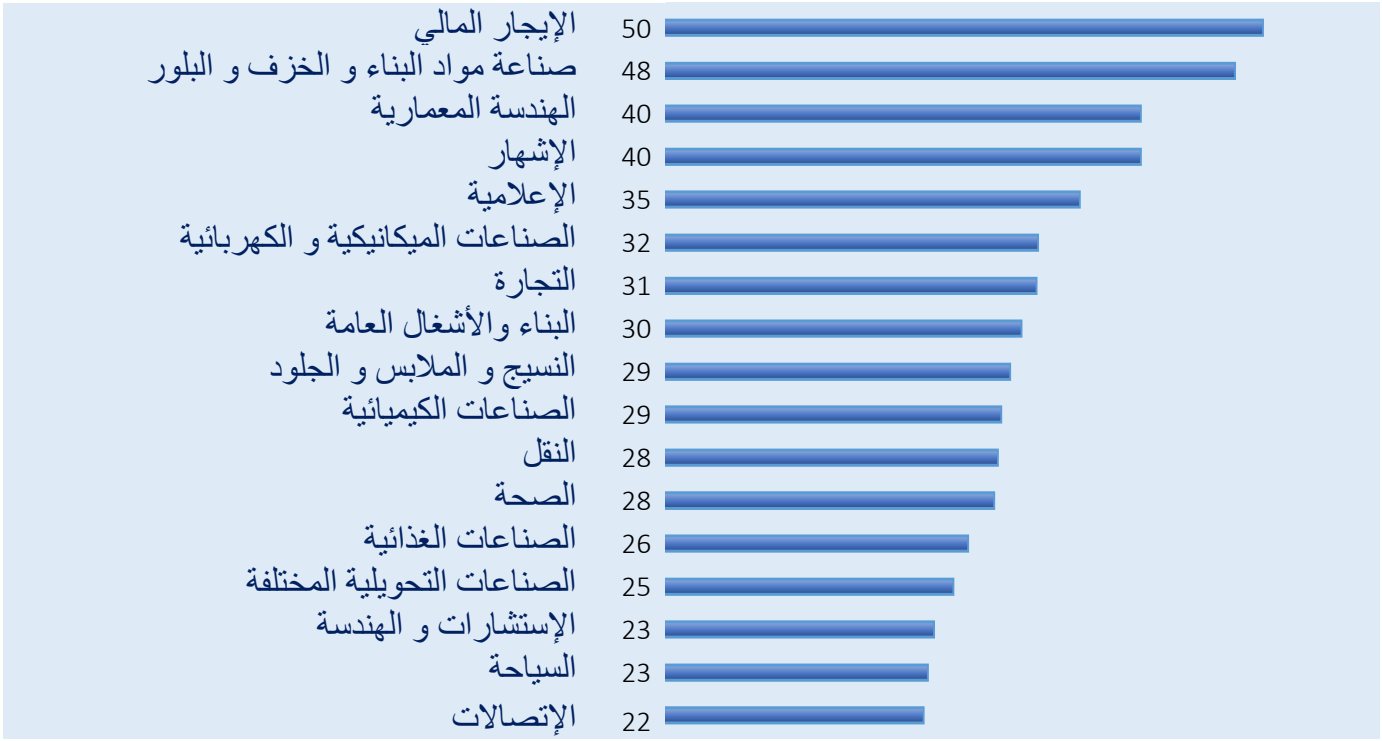

حسب نظام التصدير

حسب الحجم

النظام القضائي : آجال فض النزاعات التجارية (%)

المؤسسات التي تعتبر آجال فض النزاعات التجارية عائقا

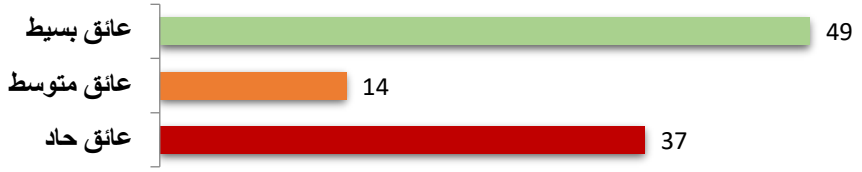

المؤسسات التي صرحت بأن آجال فض النزاعات التجارية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب الحجم

حسب نظام التصدير

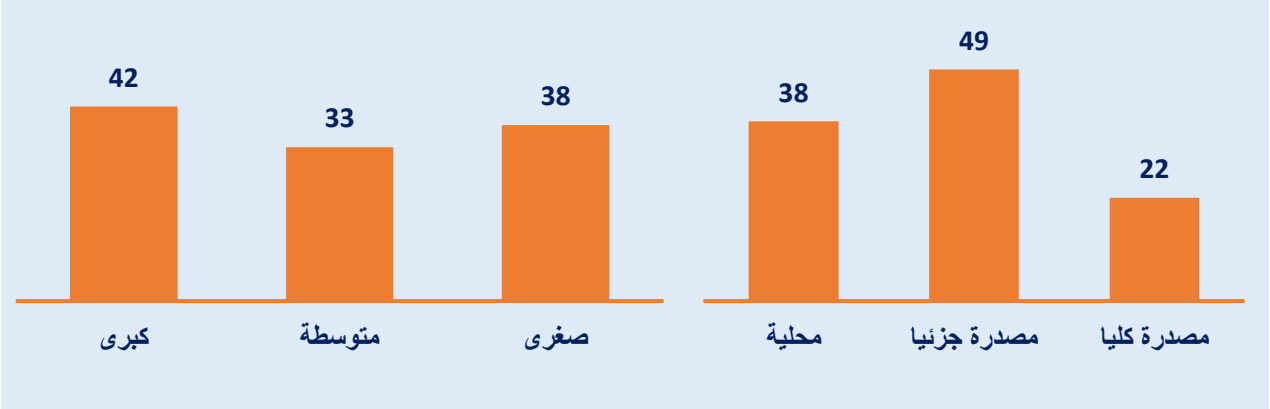

النظام القضائي : تنفيذ الأحكام القضائية (%)

المؤسسات التي تعتبر تنفيذ الأحكام القضائية عائقا

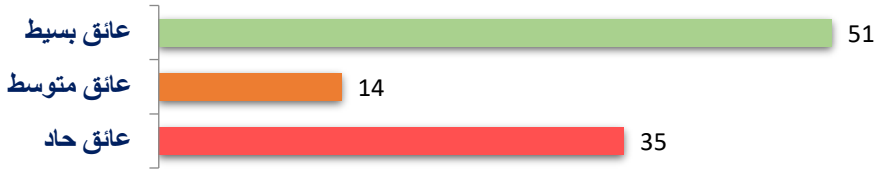

المؤسسات التي صرحت بأن تنفيذ الأحكام القضائية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

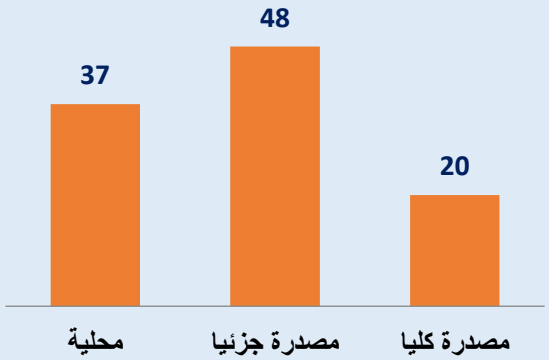

حسب الحجم

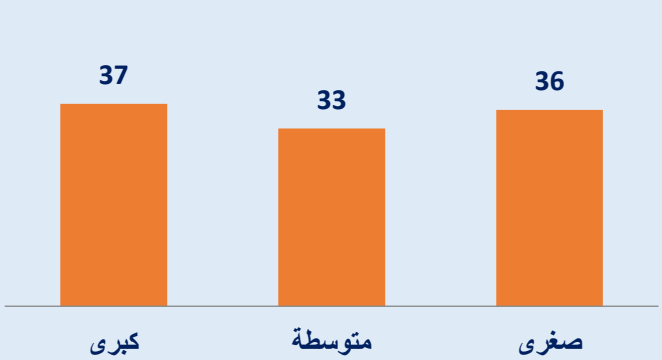

الممارسات بالسوق : السوق الموازي (%)

المؤسسات التي تعتبر السوق الموازي عائقا

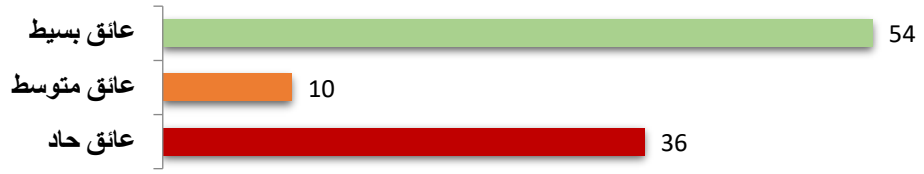

المؤسسات التي صرحت بأن السوق الموازي يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

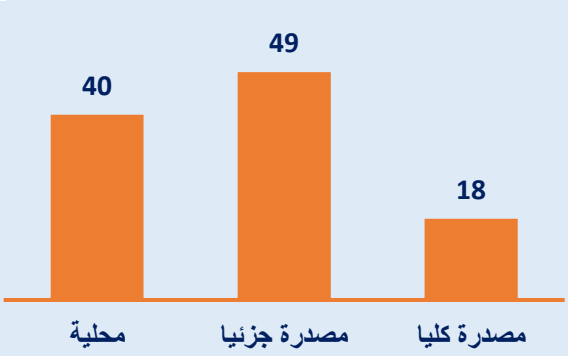

حسب الحجم

الممارسات بالسوق : المنافسة غير الشريفة و الممارسات المخلة بمبدأ المنافسة (%)

المؤسسات التي تعتبر المنافسة غير الشريفة و الممارسات المخلة بمبدأ المنافسة عائقا

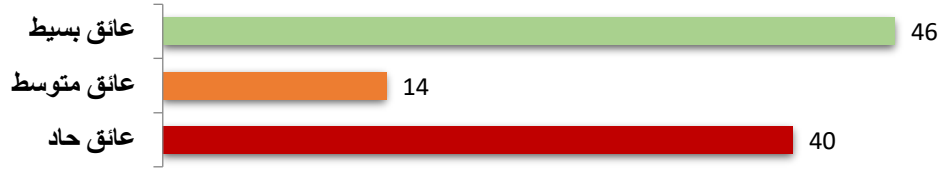

المؤسسات التي صرحت بأن المنافسة غير الشريفة و الممارسات المخلة بمبدأ المنافسة تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

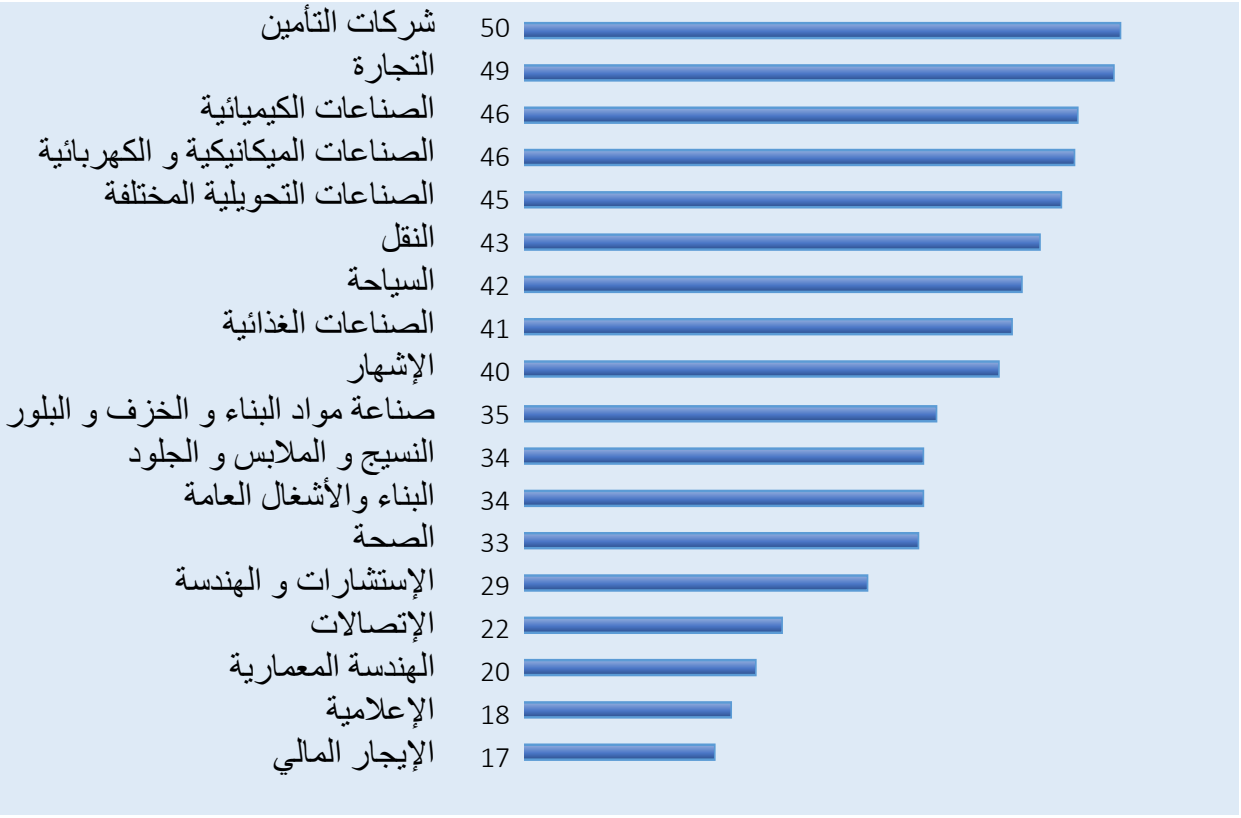

حسب نظام التصدير

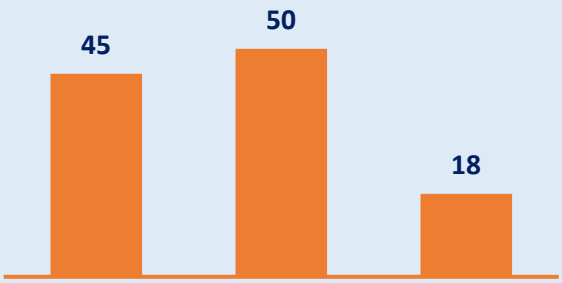

حسب الحجم

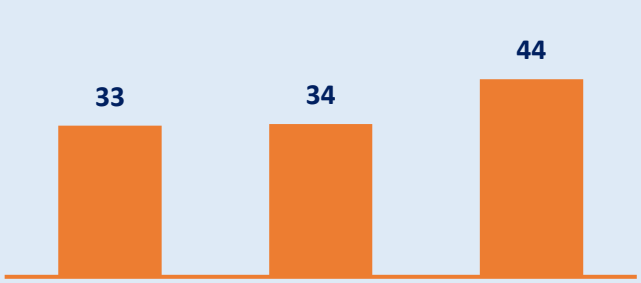

الممارسات بالسوق : الصفقات العمومية (%)

المؤسسات التي تعتبر الصفقات العمومية عائقا

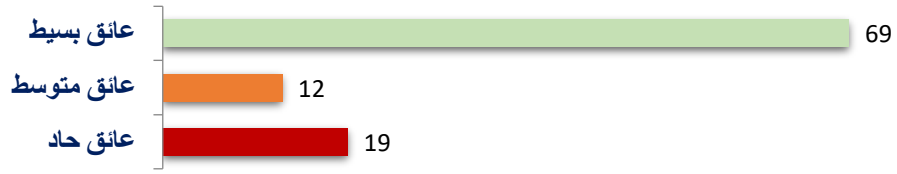

المؤسسات التي صرحت بأن الصفقات العمومية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

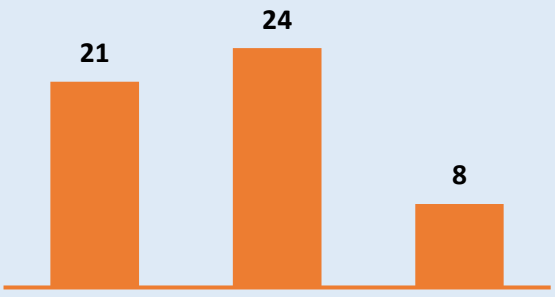

حسب الحجم

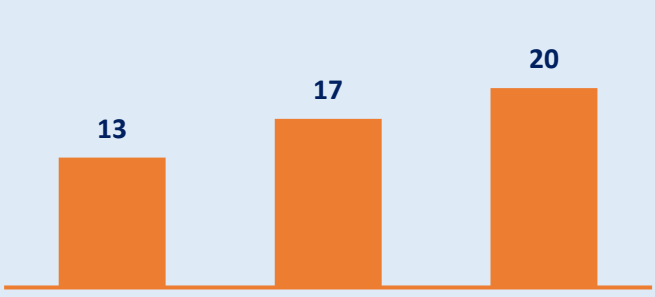

الوضع الأمني (%)

المؤسسات التي تعتبر الأوضاع الأمنية عائقا

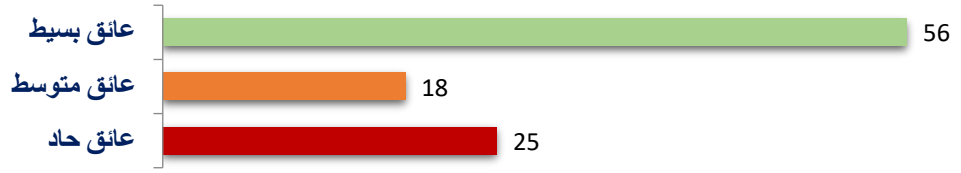

المؤسسات التي صرحت بأن الأوضاع الأمنية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

حسب الحجم

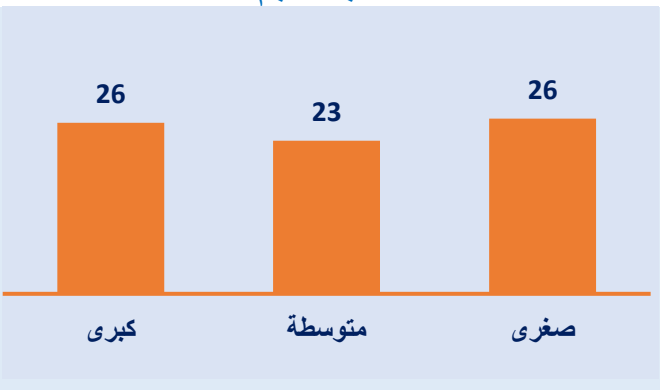

الإجراءات الإدارية : إدارة الجباية (%)

المؤسسات التي تعتبر إدارة الجباية عائقا

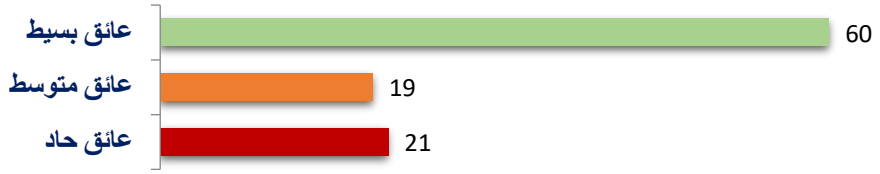

المؤسسات التي صرحت بأن إدارة الجباية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

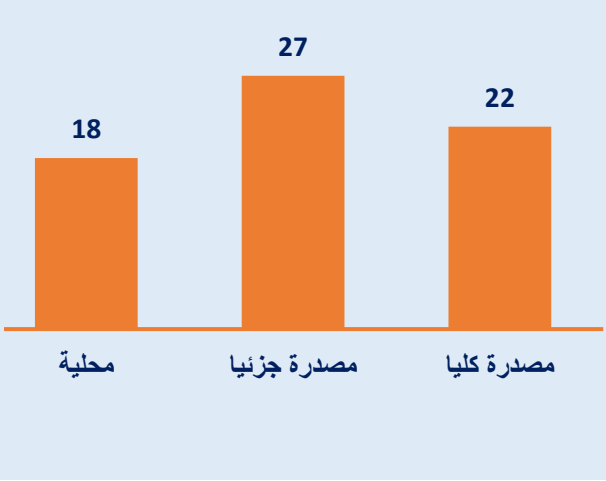

حسب الحجم

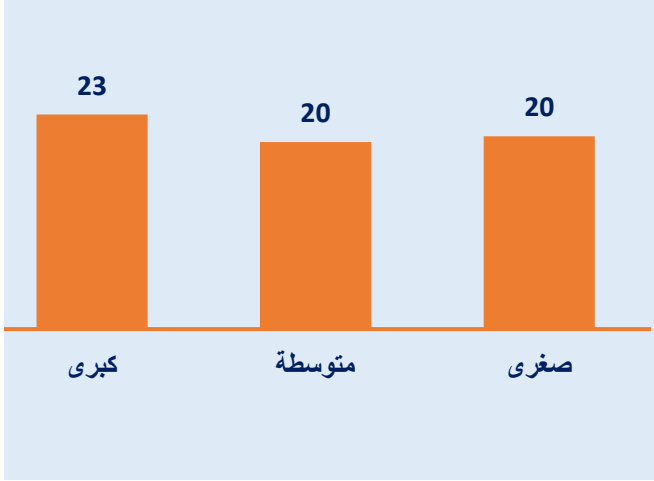

الإجراءات الإدارية : الشكليات الإدارية (%)
(بعث المؤسسات ، التراخيص ، التفقد ...)

المؤسسات التي تعتبر الإجراءات الإدارية عائقا

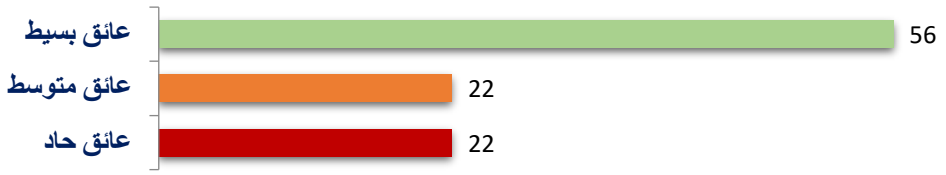

المؤسسات التي صرحت بأن الإجراءات الإدارية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

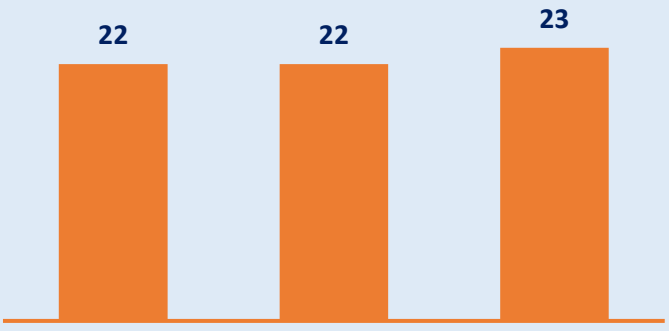

حسب الحجم

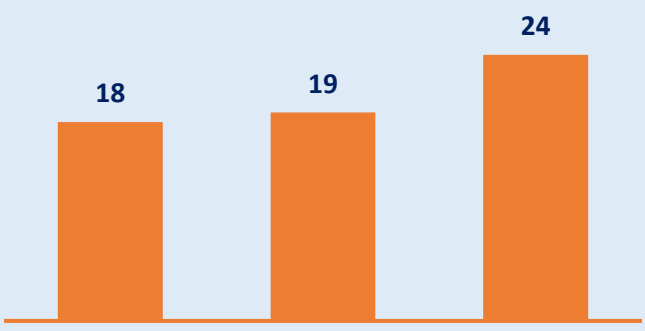

الإجراءات الإدارية : إدارة صندوق الضمان الإجتماعي (%)

المؤسسات التي تعتبر إدارة صندوق الضمان الاجتماعي عائقا

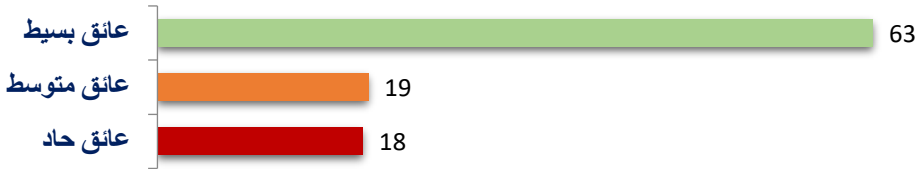

المؤسسات التي صرحت بأن إدارة صندوق الضمان الاجتماعي تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب الحجم

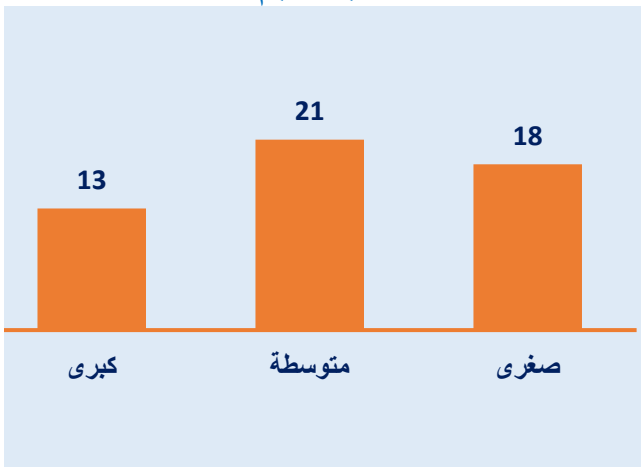

حسب نظام التصدير

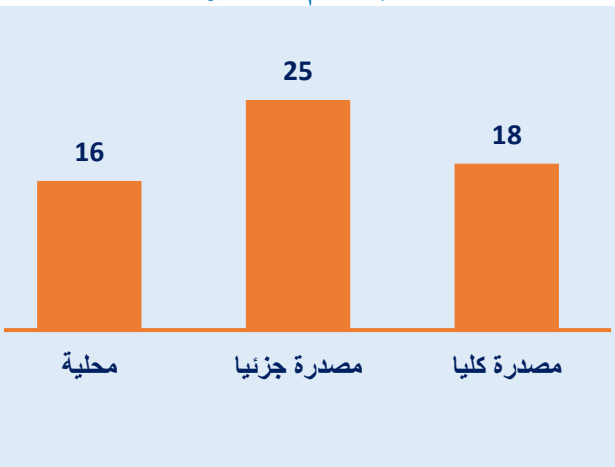

الإجراءات الإدارية : الآجال الديوانية (%)

المؤسسات التي تعتبر الآجال الديوانية عائقا

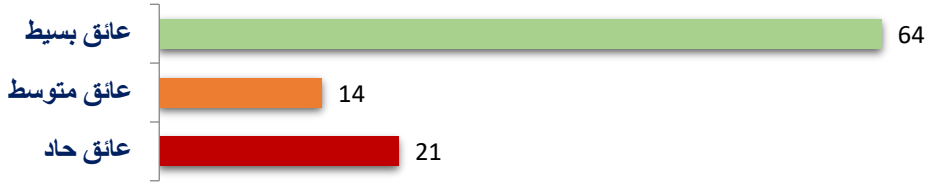

المؤسسات التي صرحت بأن الآجال الديوانية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

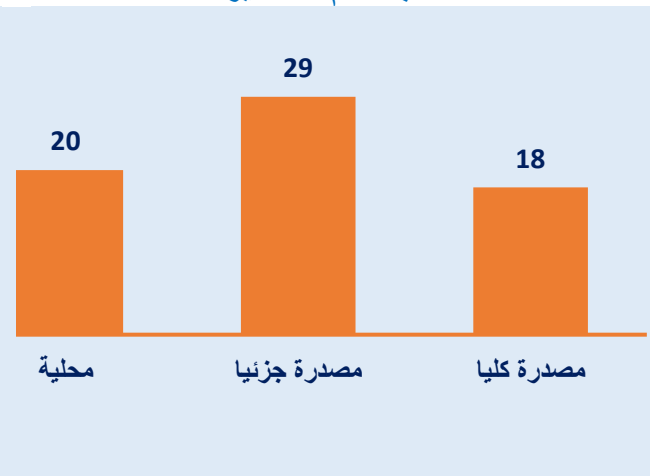

حسب الحجم

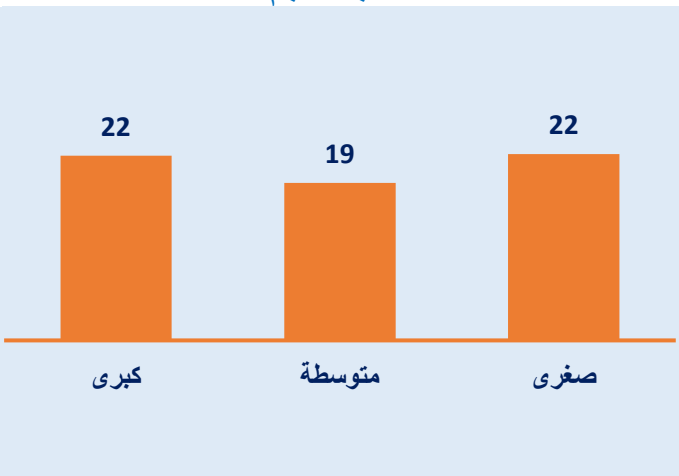

الإجراءات الإدارية : الإجراءات الديوانية (%)

المؤسسات التي تعتبر الإجراءات الديوانية عائقا

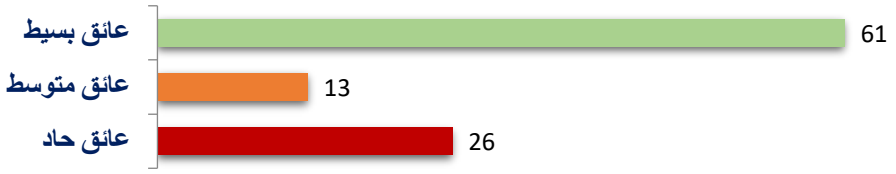

المؤسسات التي صرحت بأن الإجراءات الديوانية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

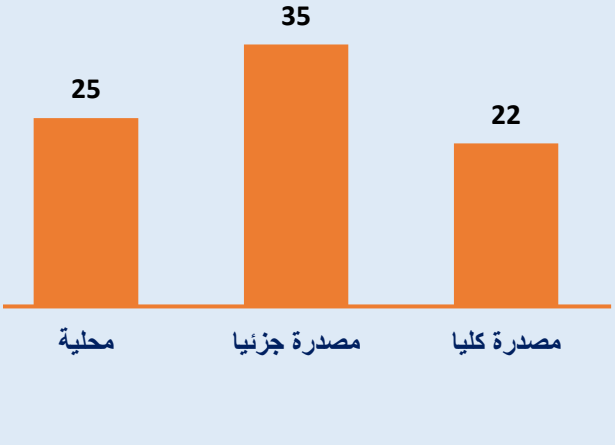

حسب الحجم

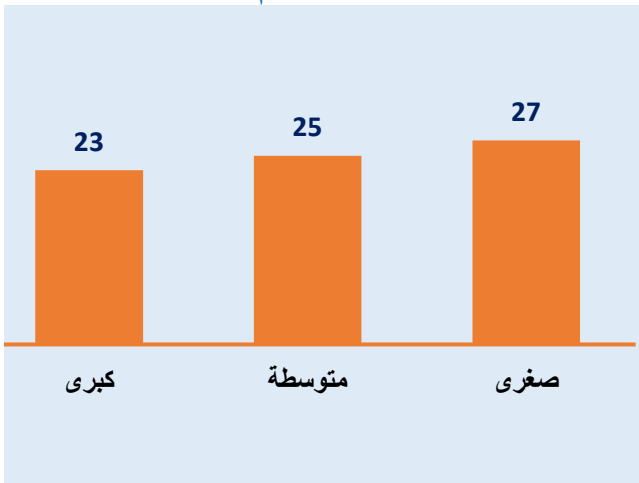

الإجراءات الإدارية : الكلفة الديوانية (%)

المؤسسات التي تعتبر الكلفة الديوانية عائقا

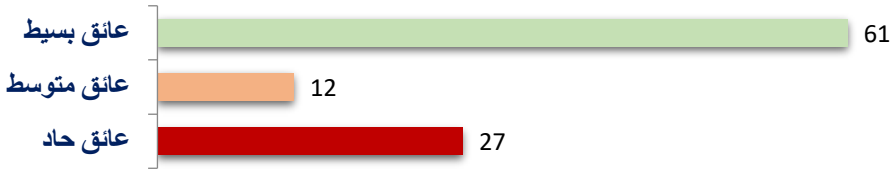

المؤسسات التي صرحت بأن الكلفة الديوانية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

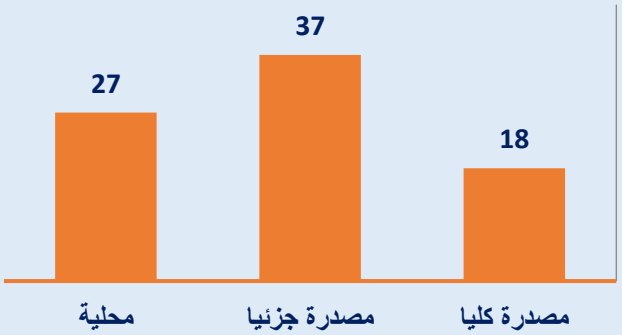

حسب الحجم

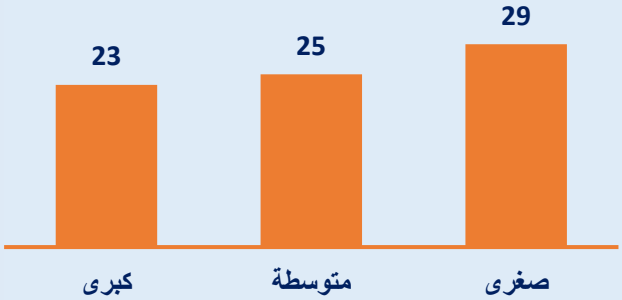

الموارد البشرية : التشغيل (%)

المؤسسات التي تعتبر التشغيل عائقا

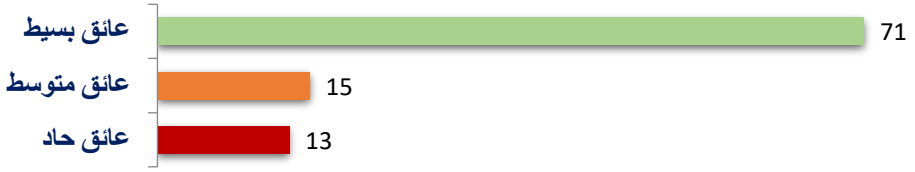

المؤسسات التي صرحت بأن التشغيل يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب الحجم

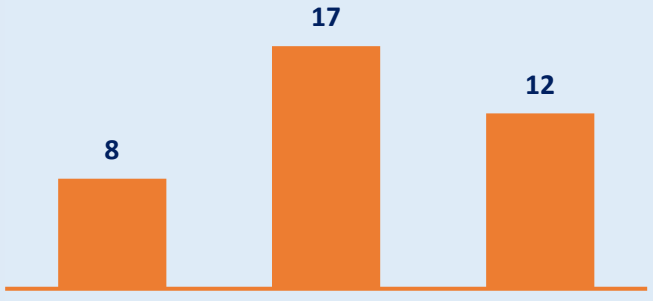

حسب نظام التصدير

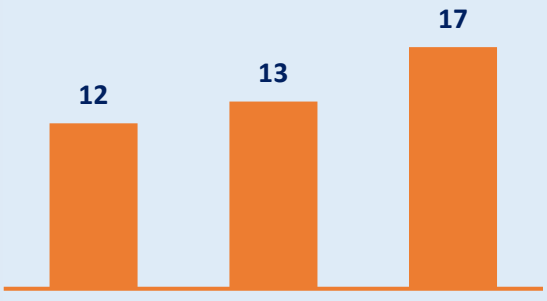

الموارد البشرية : إجراءات التسريح (%)

المؤسسات التي تعتبر إجراءات التسريح عائقا

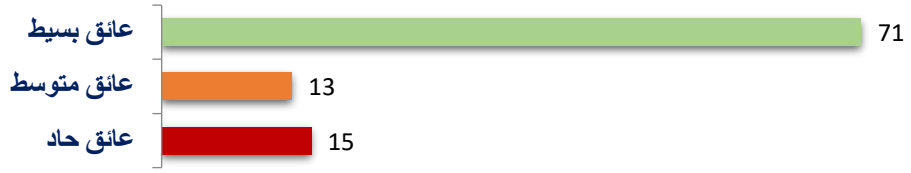

المؤسسات التي صرحت بأن إجراءات التسريح تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

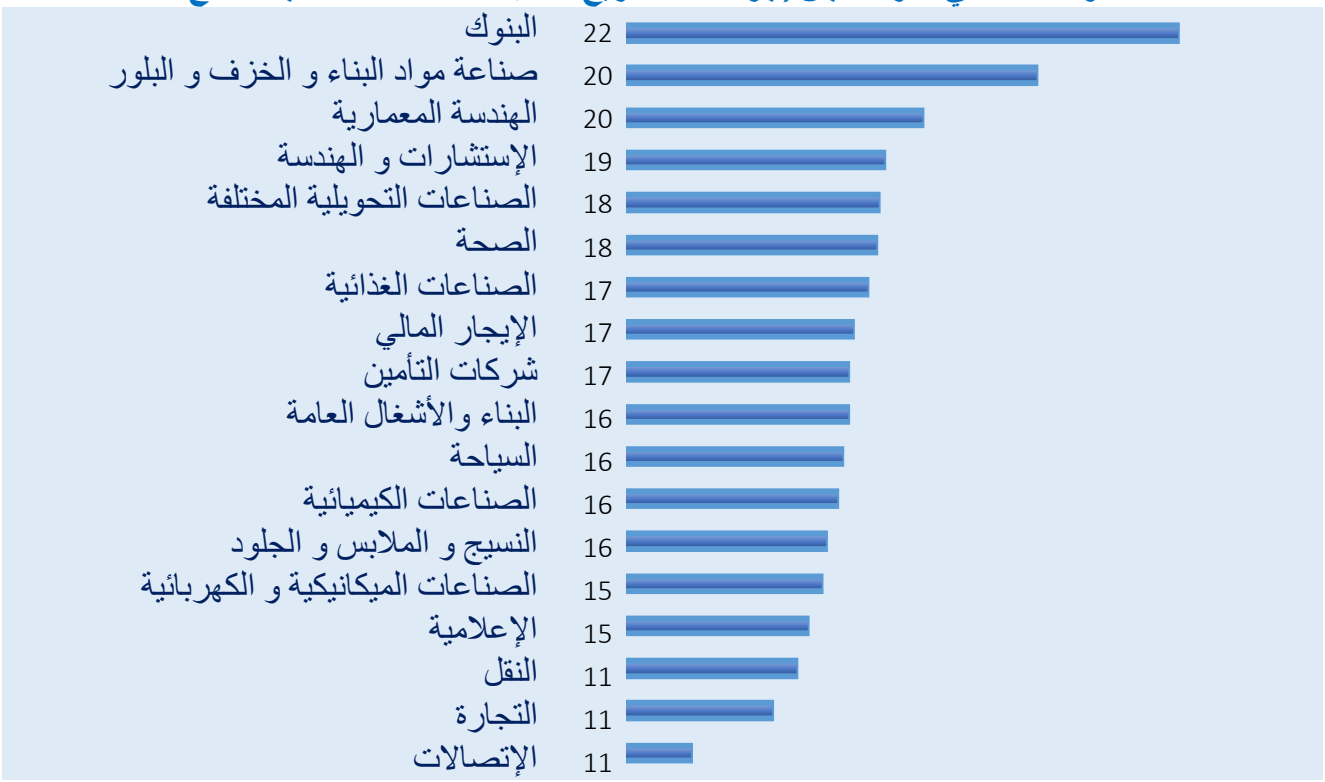

حسب نظام التصدير

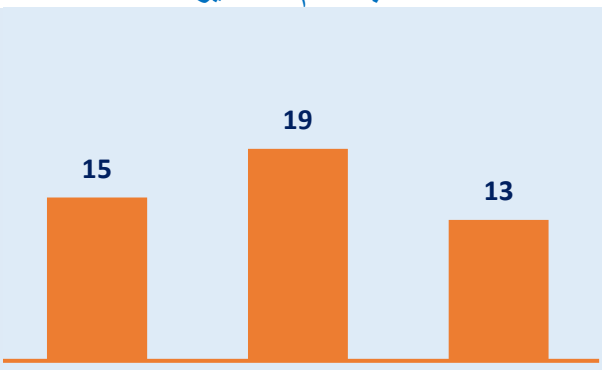

حسب الحجم

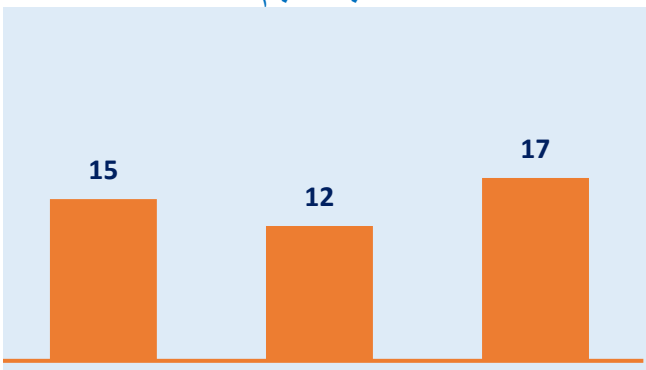

الموارد البشرية : مرونة أوقات العمل (%)

المؤسسات التي تعتبر مرونة أوقات العمل عائقا

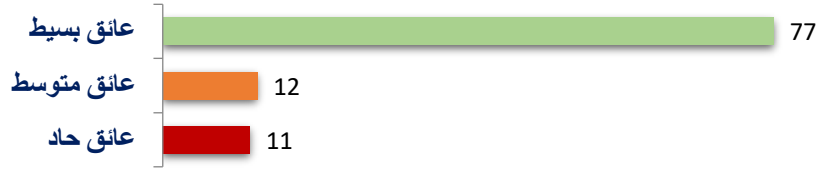

المؤسسات التي صرحت بأن مرونة أوقات العمل تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

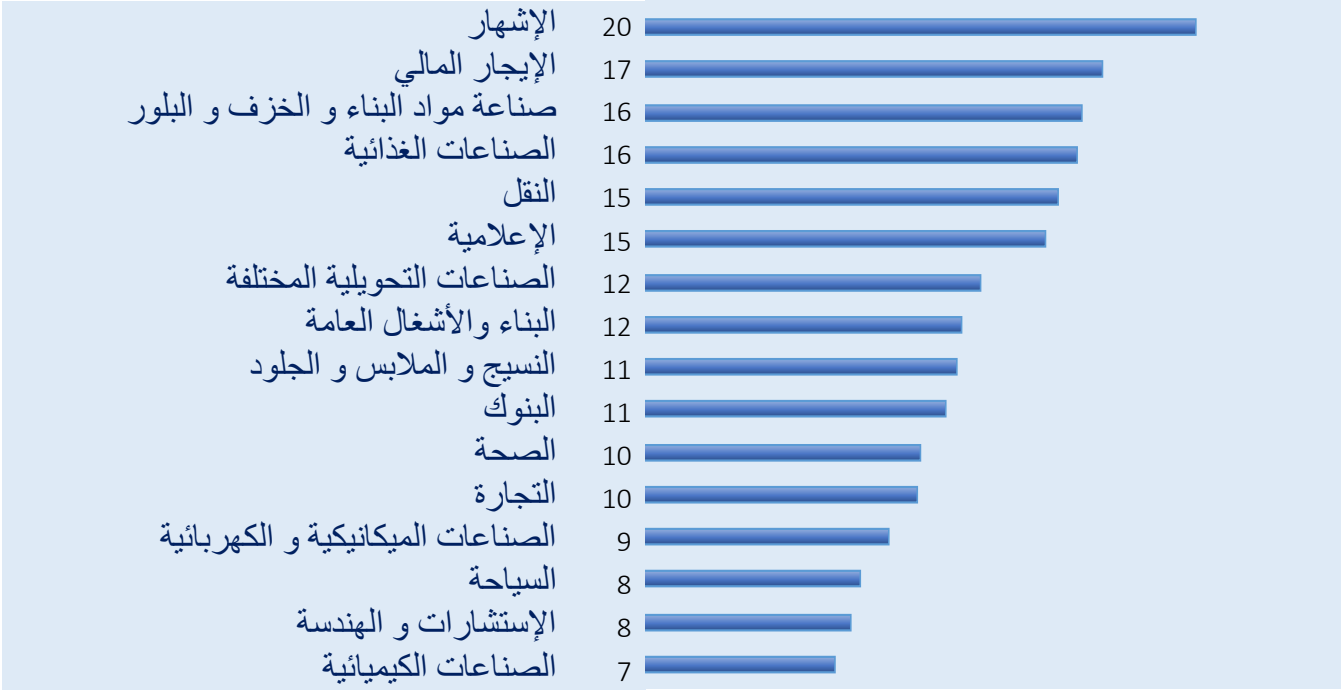

حسب نظام التصدير

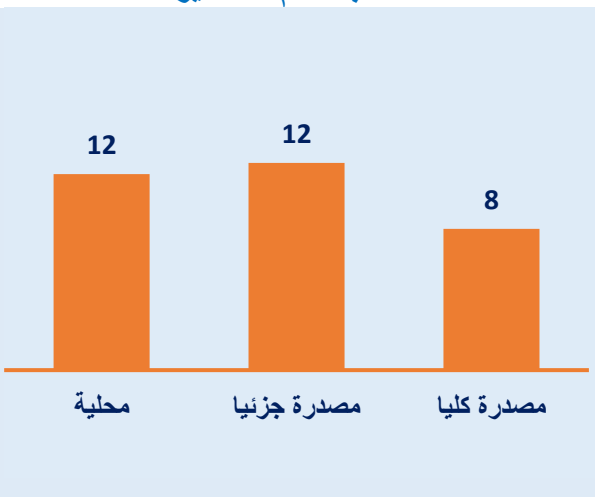

حسب الحجم

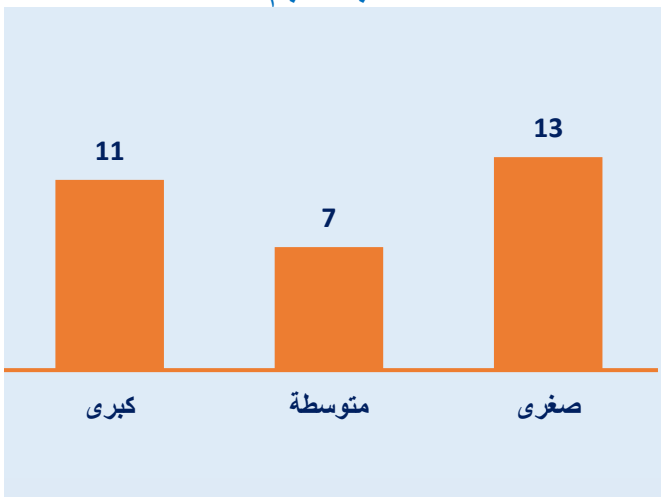

الموارد البشرية : تكوين حاملي الشهائد العليا (%)

المؤسسات التي تعتبر تكوين حاملي الشهائد العليا عائقا بالنسبة لها

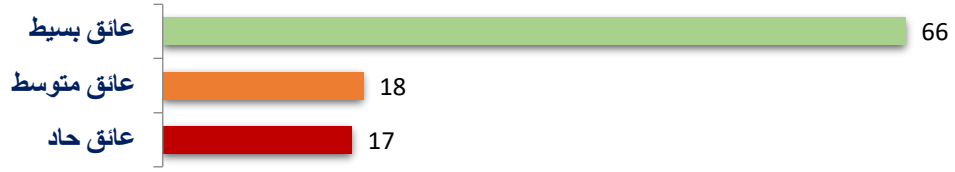

المؤسسات التي صرحت بأن تكوين حاملي الشهائد العليا يمثل عائقا حادا بالنسبة لها : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

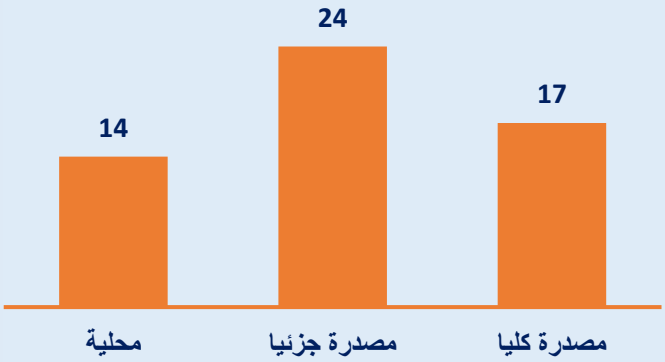

حسب الحجم

الموارد البشرية : تكوين خريجي مراكز التكوين المهني (%)

المؤسسات التي تعتبر تكوين خريجي مراكز التكوين المهني عائقا بالنسبة لها

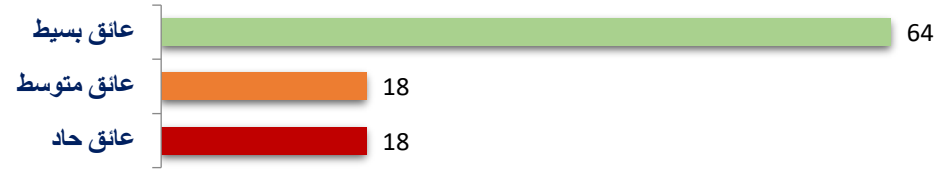

المؤسسات التي صرحت بأن تكوين خريجي مراكز التكوين المهني يمثل عائقا حادا بالنسبة لها : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

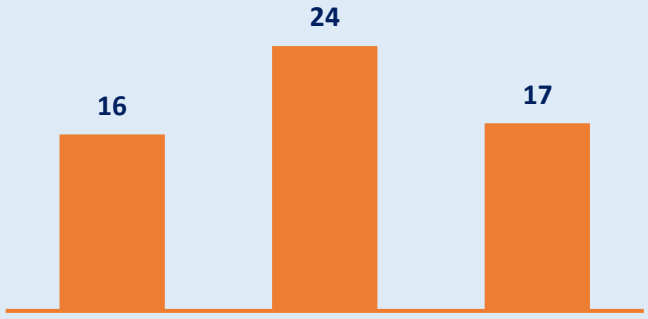

حسب الحجم

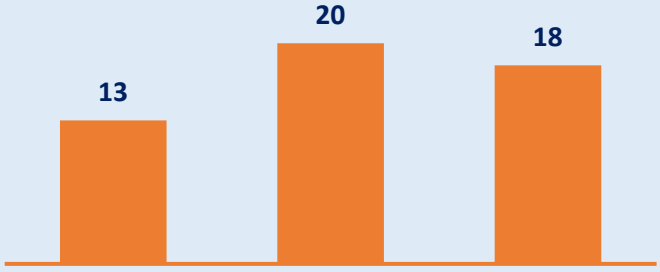

البنية التحتية الأساسية : الهاتف (%)

المؤسسات التي تعتبر الهاتف عائقا

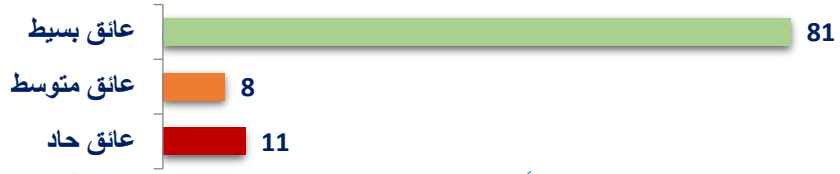

المؤسسات التي تعتبر أن الهاتف يمثل عائقا حادا: حسب القطاع

حسب نظام التصدير

حسب الحجم

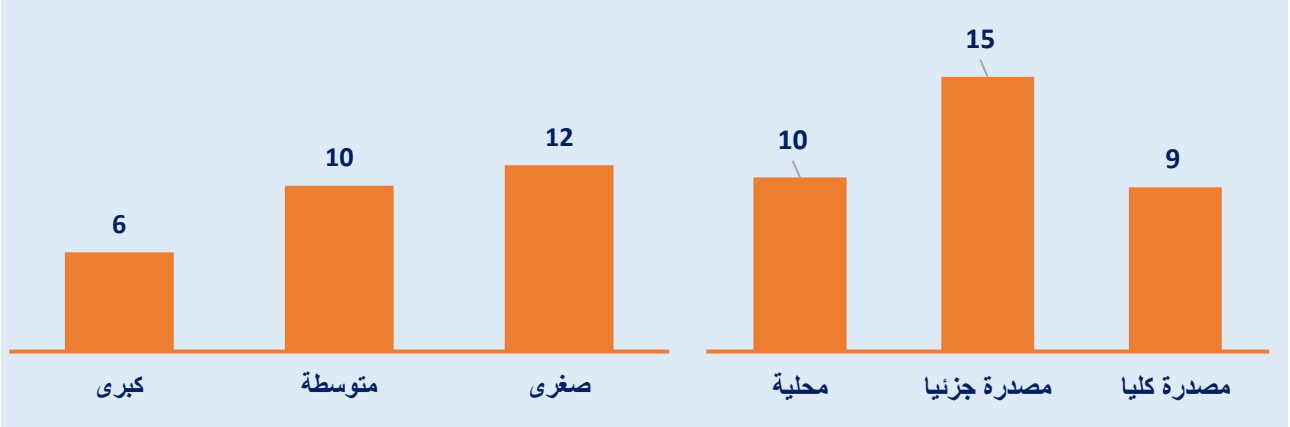

البنية التحتية الأساسية : الأنترنات (%)

المؤسسات التي تعتبر الأنترنات عائقا

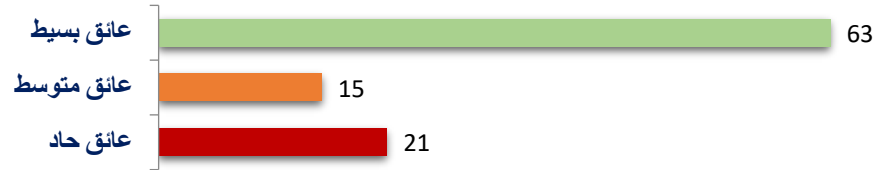

المؤسسات التي صرحت بأن الأنترنات تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب الحجم

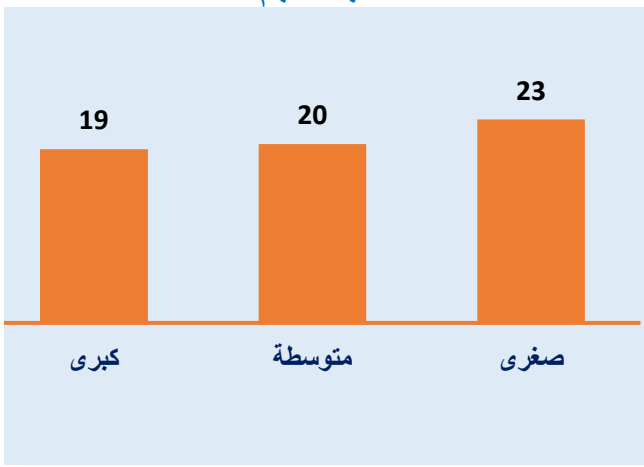

حسب نظام التصدير

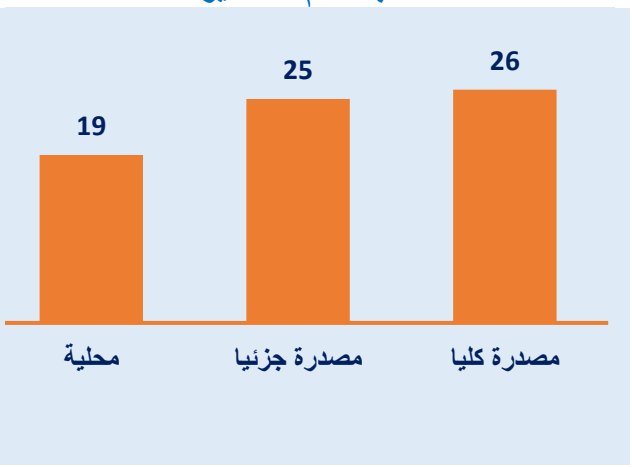

البنية التحتية الأساسية : الخدمات البريدية (%)

المؤسسات التي تعتبر الخدمات البريدية عائقا

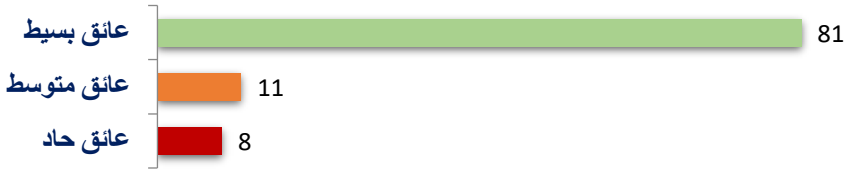

المؤسسات التي صرحت بأن الخدمات البريدية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

حسب الحجم

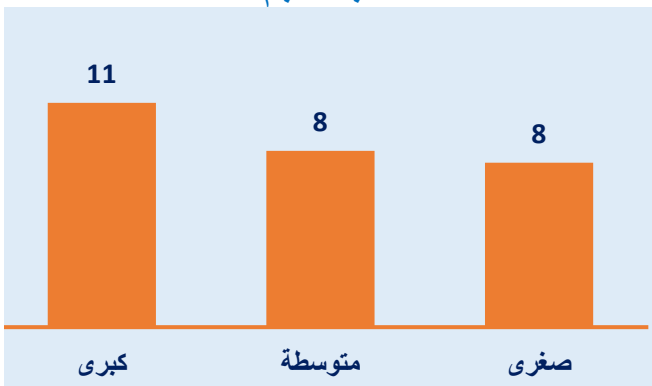

البنية التحتية الأساسية : الكهرباء (%)

المؤسسات التي تعتبر الكهرباء عائقا

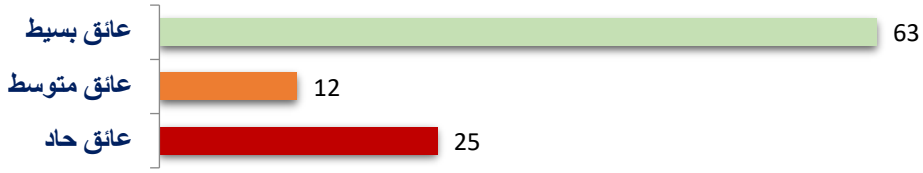

المؤسسات التي صرحت بأن الكهرباء يمثل عائقا حادا بالنسبة لها : حسب القطاع

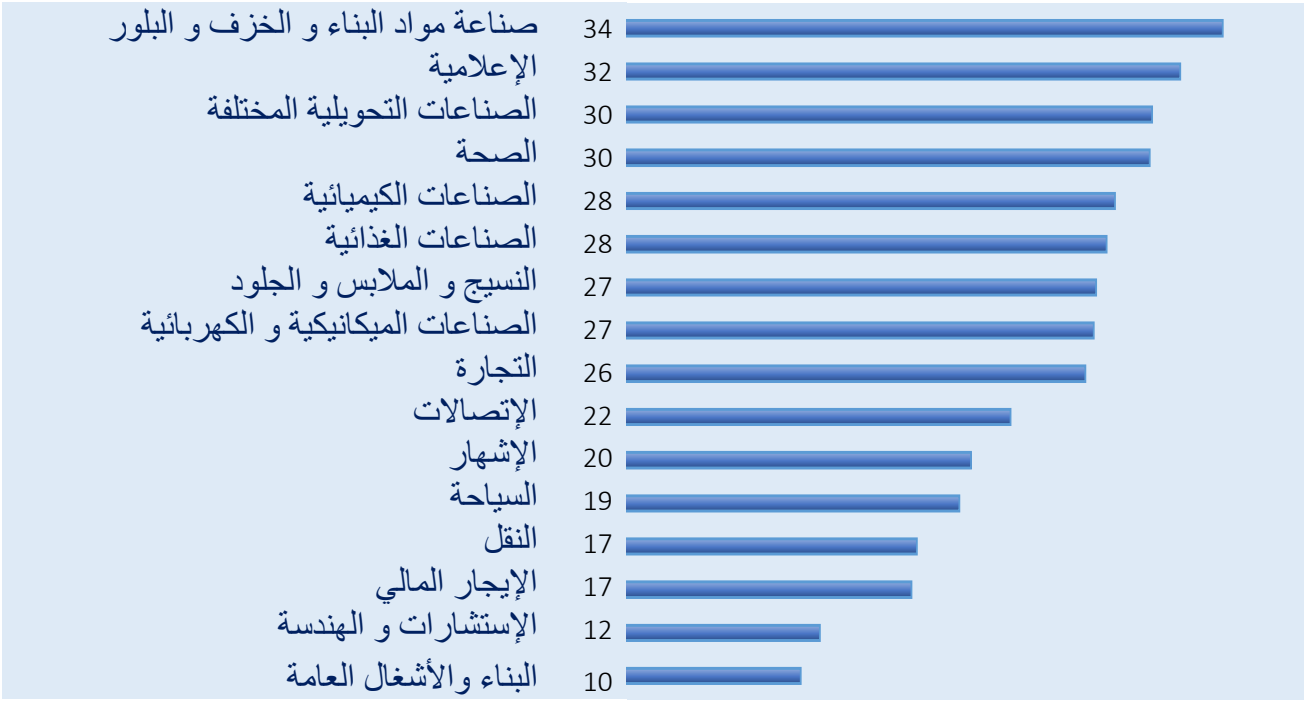

حسب نظام التصدير

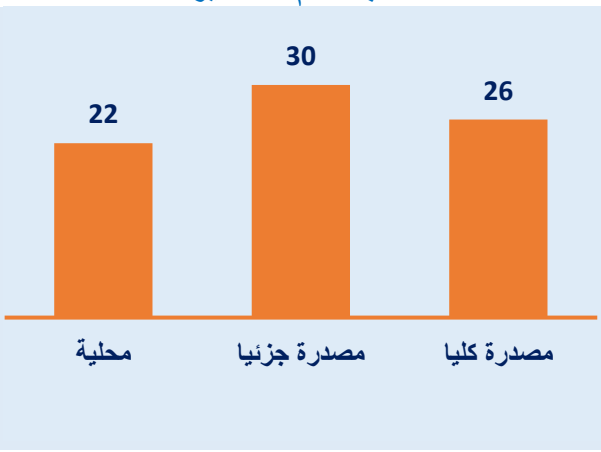

حسب الحجم

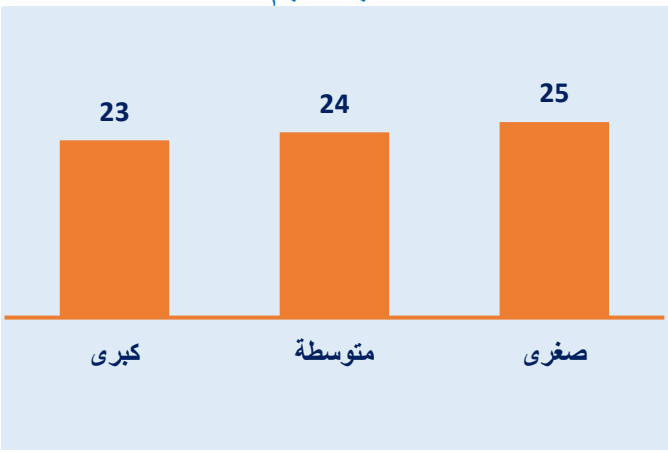

البنية التحتية الأساسية : الماء (%)

المؤسسات التي تعتبر الماء عائقا

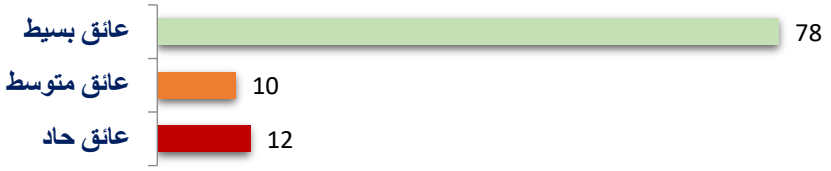

المؤسسات التي صرحت بأن الماء يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

حسب الحجم

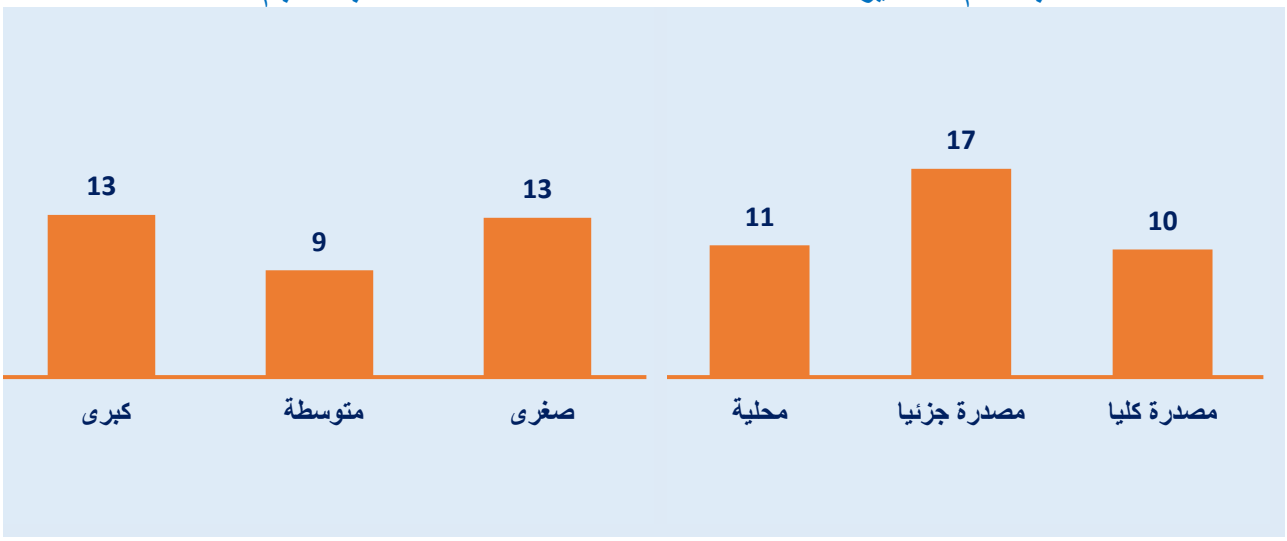

البنية التحتية الأساسية : التطهير(%)

المؤسسات التي تعتبر التطهير عائقا

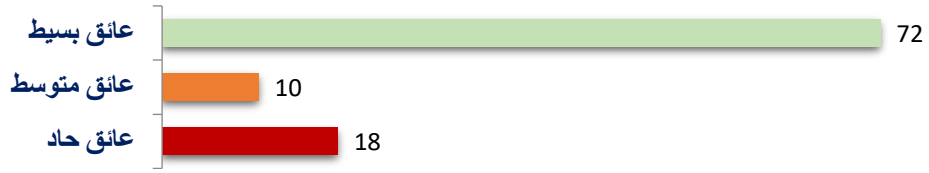

المؤسسات التي صرحت بأن التطهير يمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

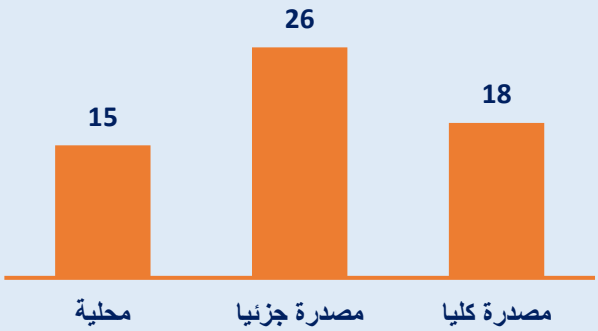

حسب الحجم

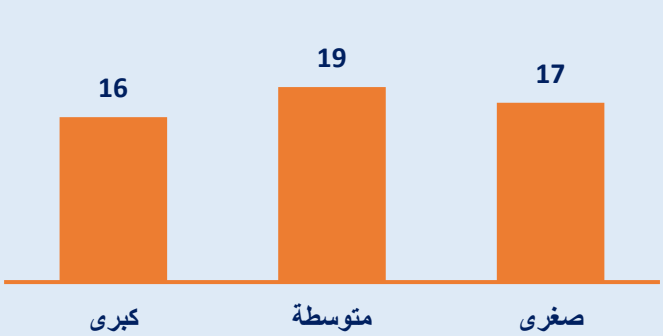

البنية التحتية الأساسية : وسائل النقل (%)

المؤسسات التي تعتبر وسائل النقل عائقا

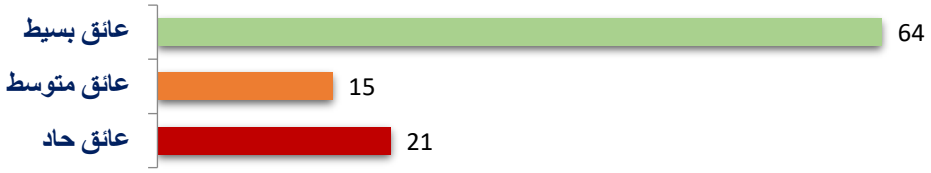

المؤسسات التي صرحت بأن وسائل النقل تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

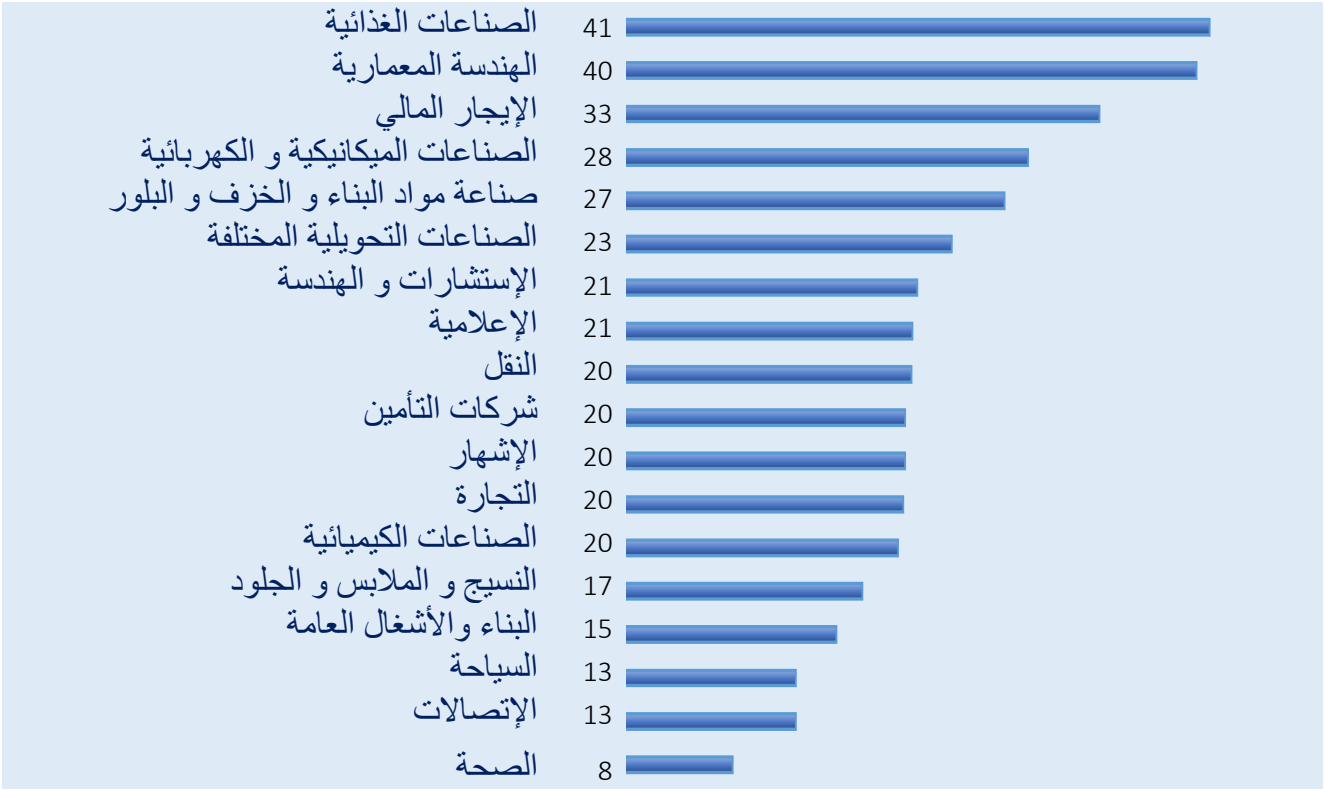

حسب نظام التصدير

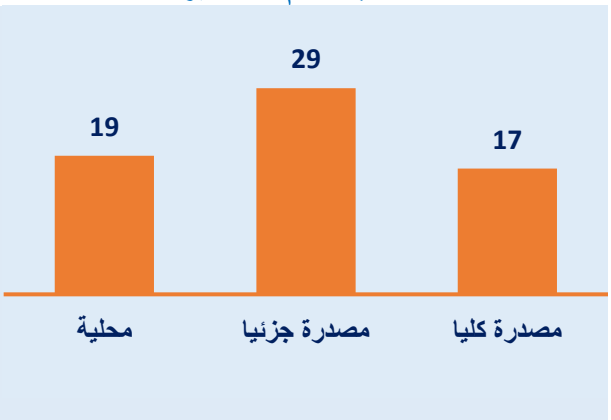

حسب الحجم

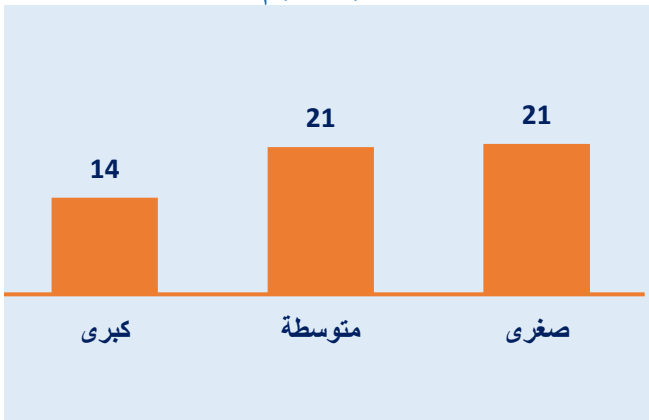

البنية التحتية الأساسية : البنية التحتية للنقل (%)

المؤسسات التي تعتبر البنية التحتية للنقل عائقا

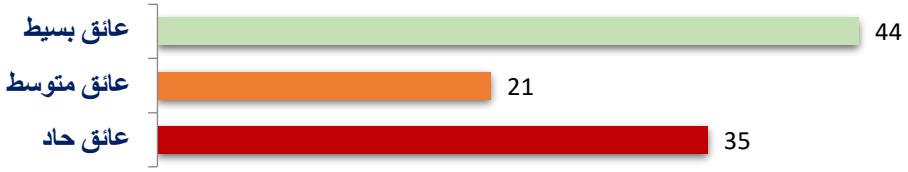

المؤسسات التي صرحت بأن البنية التحتية للنقل تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب الحجم

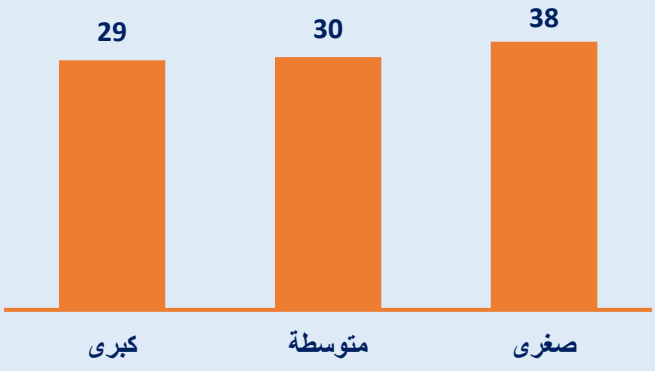

حسب نظام التصدير

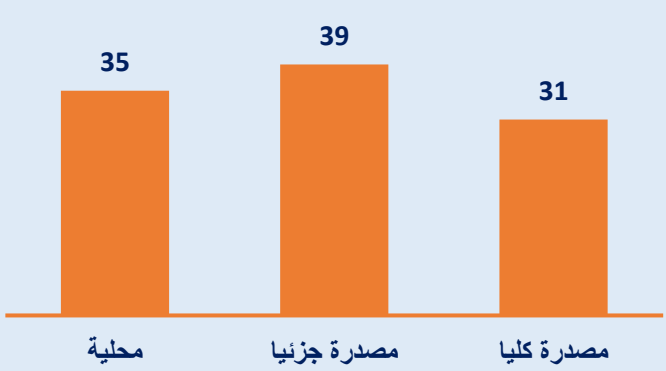

البنية التحتية الأساسية : المناطق الصناعية المهيئة (%)

المؤسسات التي تعتبر المناطق الصناعية المهيئة عائقا

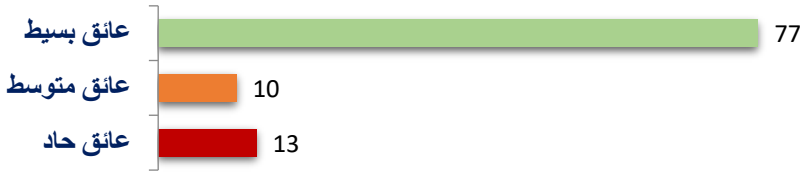

المؤسسات التي صرحت بأن المناطق الصناعية المهيئة تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

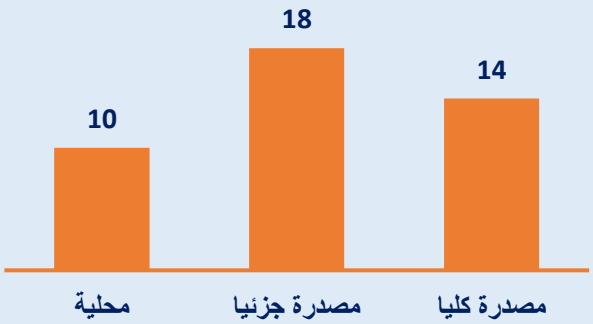

حسب الحجم

البنية التحتية الأساسية : المقرات و البنايات (%)

المؤسسات التي تعتبر المقرات و البنايات عائقا

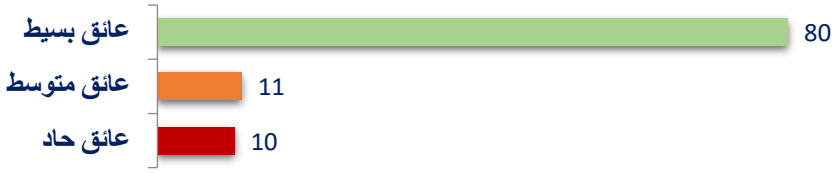

المؤسسات التي صرحت بأن المقرات و البنايات تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

حسب الحجم

البنية التحتية الأساسية : المشاكل ذات الصبغة العقارية (%)

المؤسسات التي تعتبر المشاكل ذات الصبغة العقارية عائقا

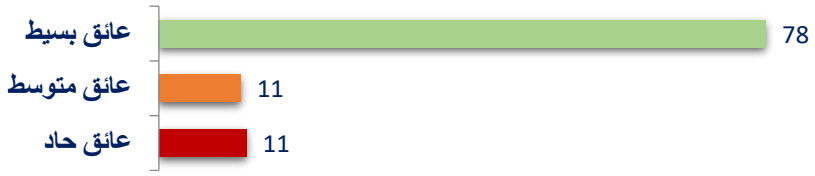

المؤسسات التي صرحت بأن المشاكل ذات الصبغة العقارية تمثل عائقا حادا : حسب القطاع

حسب نظام التصدير

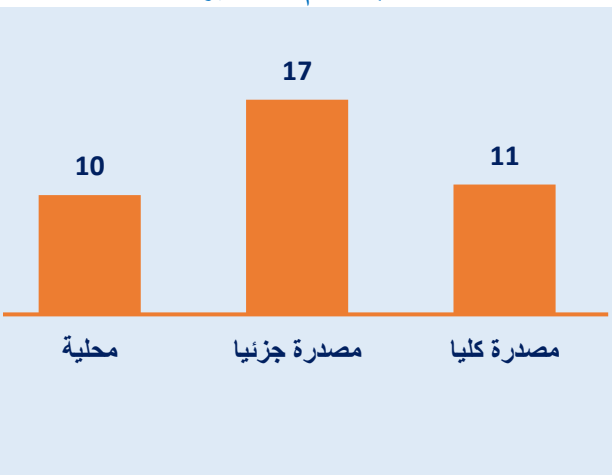

حسب الحجم

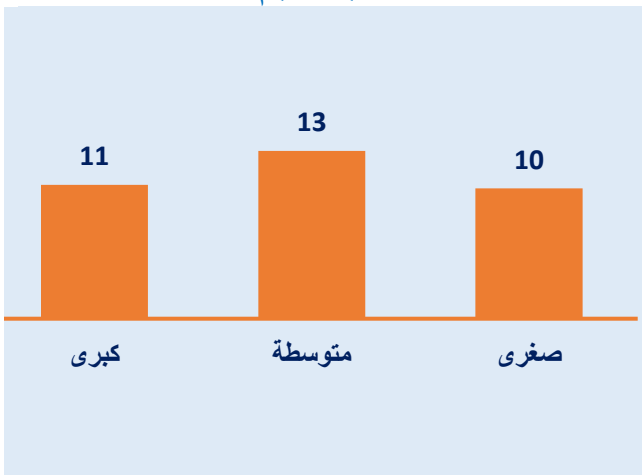

الهاتف : 044 802 71 (216+)
الفاكس : 034 787 71 (216+)
البريد الإلكتروني : boc@itceq.tn
27 نهج لبنان 1002 - تونس البلفدير